

Distr.: General
1 September 2004
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٥٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الأخرى

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بقرارات الجمعية العامة التي طلبت فيها إلى المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تزيد من اتصالاتها وأن تحدد مجالات التعاون، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ تلك القرارات. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام، في الفقرة ٤ (ل) من مرفق القرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن يقدم إليها تقريراً موحداً عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وهكذا تم توحيد التقارير التي كانت تعد حتى الآن كتقارير منفصلة في تقرير واحد.

* A/59/150.

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول

٤	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الاتحاد الأفريقي
٨	ثالثا - رابطة أمم جنوب شرق آسيا
٩	رابعا - الجماعة الكاريبية
١١	خامسا - مجلس أوروبا
١٢	سادسا - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
١٥	سابعا - جامعة الدول العربية
١٧	ثامنا - منظمة المؤتمر الإسلامي
١٨	تاسعا - منظمة الدول الأمريكية
٢١	عاشر - المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية
٢٤	حادي عشر - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
٢٦	ثاني عشر - منتدى جزر المحيط الهادئ
٢٩	ثالث عشر - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
	مرفق - بيان مشترك صادر عن "الاجتماع العام الثالث" بين ممثلي الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة
٣٤	بها وممثلي منظومة الأمم المتحدة

الجزء الثاني

٣٨	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية
----	--

الجزء الثالث

٥٠	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود
----	--

	الجزء الرابع
٥٣	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
	الجزء الخامس
٦٣	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
	الجزء السادس
٨٢	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
	الجزء السابع
٨٩	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية

الجزء الأول

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملاً بأحكام ١٢ قراراً^(١) دعت فيها الجمعية العامة إلى زيادة الاتصالات بين الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية وتحديد مجالات التعاون فيما بينها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذه القرارات. ووفقاً للفقرة ٤ (ل) من مرفق قرار الجمعية ٣١٦/٥٨ المعنون "تدابير إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة"، الذي اعتمد في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، يقدم الأمين العام، طيه، تقريراً موحداً عن التعاون مع المنظمات الإقليمية. ويتضمن التقرير معلومات وردت من شتى الإدارات والمكاتب والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عن أنشطتها المتعلقة بالتعاون الإقليمي.

٢ - وفي عام ١٩٩٤، بدأ الأمين العام يعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع رؤساء المنظمات الإقليمية. وقد عقد خامس اجتماع من هذا القبيل في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ في مقر الأمم المتحدة. وكان الموضوع الرئيسي الذي نوقش في ذلك الاجتماع هو التحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب الدولي. وجرى أيضاً مناقشة المسائل المتصلة بالصراعات الأهلية والدولية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والفقر والجريمة المنظمة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (انظر A/58/444-S/2003/1002).

٣ - وبعد انتهاء الاجتماع، كتب الأمين العام إلى رؤساء المنظمات التي شاركت فيه واقترح عليهم عقد اجتماع سادس رفيع المستوى في منتصف عام ٢٠٠٥، يناقش خلاله أيضاً استصواب وجدوى عقد اجتماع سنوي. علاوة على ذلك، طلب الأمين العام إلى ست إدارات/منظمات بالأمم المتحدة تولي قيادة عملية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الخامس، ووضع خطط متابعة عملية من أجل مناقشتها خلال الاجتماع السادس.

ثانياً - الاتحاد الأفريقي

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر إجراء المشاورات بصفة منتظمة على جميع الصعد بين المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وشارك المستشار

الخاص المعني بأفريقيا، ممثلاً للأمين العام، في سلسلة الاجتماعات التي نظمها رئيس الاتحاد الأفريقي وأسفرت عن صياغة رؤية وإطار استراتيجي للاتحاد الأفريقي. وأجرى مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا مناقشات مع الاتحاد الأفريقي بشأن مشروع لرصد الجهود المبذولة لبناء القدرات بغية تمكين البلدان الأفريقية من الاستجابة استجابة فعالة للصراعات وبشأن نصرة القضايا الأفريقية على صعيد عالمي والتنمية الأفريقية بوجه عام.

٥ - وأعدت عدة مبادرات وتم تنفيذها لمساعدة الاتحاد الأفريقي على تطوير مؤسسات جديدة خلال عملية الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. وساعد خبراء الأمم المتحدة في صياغة بروتوكول يتعلق بإنشاء مجلس للسلام والأمن تابع للاتحاد الأفريقي؛ ونظام داخلي للمجلس المذكور بدأ العمل به رسمياً في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ وساعدوا في إنشاء قوة احتياطية أفريقية؛ وفي وضع السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن التي تم اعتمادها. ويعكف الاتحاد الأفريقي على النظر في اقتراح تقدمت به الأمم المتحدة بشأن طرق عمل مجلس السلام والأمن وتدريب موظفيه. وساعد خبراء الأمم المتحدة أيضاً في صوغ إطار عمل يتعلق بالسياسات وهم يقومون أيضاً بتقديم المساعدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال المساعدة الانتخابية وإدارة المؤتمرات.

٦ - وجرى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال الدعم المتبادل في مجال الاضطلاع بأنشطة جديدة لحفظ السلام وتوسيع نطاق الأنشطة الجارية في إطار الأمم المتحدة وفي الإطار الإقليمي على حد سواء، وذلك كما يلي:

(أ) عملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية جنباً إلى جنب مع الوسيط الذي رشحه الاتحاد الأفريقي إلى الحوار بين الأطراف الكونغولية للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع ترتيبات لعملية الانتقال، بما في ذلك ترتيبات اقتسام السلطة. وقدمت الأمم المتحدة دعماً لوجيستياً إلى اللجنة العسكرية المشتركة بقيادة الاتحاد الأفريقي ثم انتدبت مراقبي الاتحاد الأفريقي للعمل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والاتحاد الأفريقي عضو عامل من أعضاء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية؛

(ب) لا تزال بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تنسق مع بعثة الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي لدى لجنة التنسيق العسكري؛

(ج) وفي الصحراء الغربية، لا يزال وفد مراقبي الاتحاد الأفريقي لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يقدم دعمه إلى البعثة؛

(د) في بوروندي، دعمت الأمم المتحدة تنفيذ اتفاق أروشا واتفاقات وقف إطلاق النار اللاحقة وما برحت تترأس اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار. وبعد أن قدم

الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن يوصي فيه بإنشاء عملية متعددة الأبعاد للأمم المتحدة في بوروندي (S/2004/210)، بدأت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل عن كثب لضمان عملية انتقال سلسلة من بعثة حفظ السلام الأفريقية في بوروندي ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٧ - ويدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إشاعة السلام والأمن وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تنسيق جهود الإغاثة الدولية تصديا لحالات الطوارئ الإنسانية في عدد من بلدان المنطقة، من بينها أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار وليبيريا. وخلال العام الماضي، وجّه ممثلو المكتب الاهتمام إلى التحديات الإنسانية وعملوا على إقامة علاقات أقوى مع الاتحاد الأفريقي في مجال حالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. واتسمت هذه العلاقة بفعالية بالغة في السودان، حيث قام الاتحاد الأفريقي بدور بالغ الأهمية في تيسير المحادثات بين الأطراف الموقعة على اتفاق دارفور لوقف إطلاق النار في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤.

٨ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة بمساعدة الاتحاد الأفريقي على إنشاء مركزه لتوثيق حقوق الإنسان، وموّلت اجتماعا عقدته المنظمة بشأن مستقبل المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كما موّلت سفر ثلاثة أعضاء من المفوضية الأفريقية إلى جنيف في أيار/مايو عام ٢٠٠٤. وشارك المفوض السامي في الدورة العادية الثالثة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه عام ٢٠٠٤، شاركت مفوضية الأمم المتحدة في عدة مبادرات اتخذها الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

٩ - وفي تموز/يوليه عام ٢٠٠٢، أنشأ برنامج الأغذية العالمي مكتب اتصال خاص بالاتحاد الأفريقي، وفي تموز/يوليه عام ٢٠٠٤، قام بتعيين ممثل للبرنامج لدى الاتحاد الأفريقي اتخذ من أديس أبابا مقرا له. وفيما يلي الأولويات الرئيسية التي تتطلب إجراءات مشتركة، كجزء من الاجتماعات الثنائية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٤: (أ) تيسير الوصول إلى أشد الفئات انكشافا خلال الصراعات المسلحة؛ (ب) حماية النساء والأطفال خلال الصراعات وتوفير الأمن لعمال الإغاثة؛ (ج) إتاحة الفرصة للاتحاد الأفريقي باستخدام القنوات اللوجيستية لبرنامج الأغذية العالمي للوصول إلى ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية؛ (د) القيام بأنشطة دعوة مشتركة في الأزمات التي لا تستقطب اهتماما كبيرا والأزمات التي طواها النسيان، بما في ذلك حالات ما بعد انتهاء الصراع.

١٠ - وأولت إدارة شؤون الإعلام اهتماما كبيرا لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. ونشرت المجلة الفصلية *Africa Renewal* تقريراً عن المداولات المحيطة بعملية الانتقال وغطت كل خطوة رئيسية من خطوات تلك العملية. وكانت المقالات المنشورة في المجلة تشتمل على تغطية للجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي لبناء قدراته الخاصة في مجال حفظ السلام وتسوية الصراعات وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي. واستُشهد كثيراً في مقالات صادرة عن الأمم المتحدة ببيانات الاتحاد الأفريقي وإعلاناته والخطابات التي ألقاها ممثلوه. وقامت إدارة شؤون الإعلام وإذاعة الأمم المتحدة أيضاً بالدعاية بنشاط لأعمال الاتحاد الأفريقي. وفي عام ٢٠٠٤، دشنت إذاعة الأمم المتحدة للث مباشر برنامجاً أسبوعياً جديداً للتحقيقات يدعى "الأمم المتحدة وأفريقيا". ورافق المخرج التنفيذي للبرنامج الأمين العام للأمم المتحدة إلى مؤتمر قمة عقده الاتحاد الأفريقي مؤخراً وأرسل تقارير تفصيلية عن الجلسات التي عقدت خلال المؤتمر.

١١ - وبدأ العمل في المرحلة الثالثة من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مشروع السلام والأمن في إطار ميزانية جديدة تبلغ قيمتها ٦,٤ ملايين دولار. وقام البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في إنشاء مديرية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي وفي تمويل ثماني وظائف رئيسية يشغلها مستشارون في المديرية مختصون بالسياسات. وقام البرنامج الإنمائي بتمويل اجتماع استشاري عقد في مدينة كيب تاون في شهر نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤ وضم جميع السفراء الأفريقيين لدى لجنة الاتحاد الأفريقي وذلك للتداول بشأن كيفية تنسيق الجهود لكفالة قيام مجلس السلام والأمن بمهامه بأكبر قدر من الفعالية.

١٢ - واعتمدت اليونيسيف والاتحاد الأفريقي في معالجة قضايا الأطفال نهجاً يراعي حقوق الإنسان. وتشمل الأنشطة وخصوصاً في السياق المتعلق بوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز النهوض ببرنامج يخصص للأطفال؛ والقيام بتدريب مشترك لرصد الالتزام حيال قضايا الأطفال وغيرها من القضايا الاجتماعية؛ والدعاية لموضوع "الأسرة" بغية إثارة عدد من القضايا المجتمعية والاقتصادية البالغة الأهمية بشأن الأسرة والمرأة والأطفال في أفريقيا اليوم.

١٣ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بتقديم دعم متواصل إلى الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بجميع القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويقوم البرنامج بشكل خاص بدعم وضع مشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لرصد تنفيذ إعلان أبوجا المتعلق بفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية في عام ٢٠٠١ وصوغ الاتحاد الأفريقي لتوجّه استراتيجي يسترشد به في أعماله الجديدة. ويقوم البرنامج أيضا بتوفير مساعدة مادية ومالية لأمانة منظمة رصد الإيدز في أفريقيا.

ثالثا - رابطة أمم جنوب شرق آسيا

١٤ - جاء في بيان مشترك صادر عن الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لأول مرة، أن الرابطة تنظر فعلا في طلب للحصول على مركز المراقب لدى الأمم المتحدة وأن إقامة علاقة مؤسسية مع الأمم المتحدة أمر من شأنه أن يعين على تحقيق غايات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويدعم الجهود الرامية لتعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة وفق ما جاء في قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

١٥ - ومنذ عام ٢٠٠١، قامت إدارة الشؤون السياسية والبرنامج الإنمائي بصورة مشتركة بتنظيم ورعاية أربع حلقات دراسية إقليمية شارك فيها مسؤولون حكوميون وأكاديميون بارزون من جميع الأمم الأعضاء الـ ١٠ في الرابطة وممثلون لأمانة الرابطة لبحث الموضوع الجامع المتمثل في منع نشوب الصراعات وتسويتها وبناء السلام في جنوب شرق آسيا. وعقدت الحلقة الدراسية الأولى في بانكوك، في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠١، وعقدت الحلقة الثانية في مانيلا، في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢، والثالثة في سنغافورة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، والرابعة في جاكرتا، في شباط/فبراير عام ٢٠٠٤.

١٦ - وساهمت الحلقات الدراسية الإقليمية في نشر فهم أفضل بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمانة العامة للرابطة، حول عدد من القضايا تشمل الأدوار التي تضطلع بها، وطرائق عملها وتحديد المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها المنظمتان في صون السلام والأمن في المنطقة. وفي الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للرابطة الذي عُقد في بروني دار السلام في تموز/يوليه ٢٠٠٢، اتفق وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة كمؤسسة بارزة متعددة الأطراف.

١٧ - وفي الحلقة الدراسية التي عقدت في جاكرتا، وكان الموضوع الرئيسي للمناقشات هو دوائر الأمن في الرابطة. وتم التأكيد في المناقشات على أنه يمكن للأمم المتحدة، بمواردها وخبراتها وميزتها النسبية الواسعة، أن تساعد في تطوير قدرات الرابطة على تناول القضايا الأمنية الإقليمية، بما في ذلك المسائل غير التقليدية. وقُدمت توصيات تتعلق بتعميق

التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة، بما في ذلك من خلال تنظيم منتدى جزر المحيط الهادئ لمناقشة الدروس المستفادة، وتطوير الأنشطة المشتركة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، وبتخاذ تدابير وقائية وإقامة نظام إنذار مبكر وتعزيز التعاون في عمليات حفظ السلام.

١٨ - وأوصي أيضا بأن تُعقد حلقة دراسية إقليمية خامسة بين الأمم المتحدة والرابطة في أحد البلدان الأعضاء في الرابطة في عام ٢٠٠٥ لتقييم الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، ووضع معايير لتنفيذ المسائل ذات الأولوية التي تم تحديدها في الحلقة الدراسية التي عقدت في جاكارتا وفي الحلقات الدراسية السابقة.

١٩ - ويُعتبر البرنامج الإنمائي شريكا في الحوار مع الأمانة العامة للرابطة منذ تشكيلها، حيث دعم خمس دورات من برنامج الدعم للرابطة. وقد قدم البرنامج مبدئيا الدعم للبناء المؤسسي للأمانة العامة للرابطة، وانتقل لاحقا لدعم مبادرات إنمائية أوسع. وأطلقت آخر مبادرة وهي تُعرف بالشراكة بين الرابطة والبرنامج الإنمائي خلال المؤتمر اللاحق للاجتماع الوزاري للرابطة الذي عقد في بنوم بنه في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويجري في إطارها توفير خدمات الدعم التحليلي والاستشاري لأمانة الرابطة في معالجتها للمسائل الجارية والمستجدة المتعلقة بتعميق التكامل الإقليمي داخل منطقة الرابطة وخارجها. وتركز الخدمات الاستشارية والفنية المقدمة في سياق المبادرة على دعم التحليل والحوار والدعوة بشأن خيارات السياسات العامة الاستراتيجية لتسريع وإكمال تنفيذ تدابير التجارة الإقليمية والاستثمار. وتهدف المبادرة إلى المساعدة على تضيق الفجوة الإنمائية داخل دول الرابطة، وبين الرابطة وأصقاع أخرى من العالم، وعلى تيسير الإسراع في اندماج كمبوديا ولاوس وميانمار وفيت نام في الرابطة واتخاذ تدابير متعددة أطراف أوسع مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية في سياق المبادرة الرامية إلى تحقيق تكامل الرابطة.

رابعا - الجماعة الكاريبية

٢٠ - قام الممثل السامي للأمين العام لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتمثيل الأمم المتحدة في الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في كينغستون، بجامايكا، في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وفي سانت جورج بغيرينادا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٢١ - وفي مطلع عام ٢٠٠٤، ركزت مشاورات رفيعة المستوى على الأزمة السياسية التي أخذت تتكشف في هايتي. وأبقت الجماعة الكاريبية الأمانة العامة للأمم المتحدة على علم

بجهود الجماعة الرامية إلى إيجاد حل للمأزق السياسي السائد في ذلك البلد بإطلاع الأمم المتحدة على خطة عملها المسبقة ومناقشة خطوات تنفيذها والمجالات الممكن التعاون فيها. وإن الترددي السريع للحالة في هايتي، ولا سيما في شباط/فبراير ٢٠٠٤، جعل إمكانية متابعة خطة العمل المسبقة أمراً مستحيلاً.

٢٢ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، عيّن الأمين العام مستشاراً خاصاً بشأن هايتي عقد اجتماعاً في آذار/مارس ٢٠٠٤ مع رئيس الجماعة الكاريبية، وهو رئيس وزراء جامايكا السيد باترسون، لمناقشة التعاون الطويل المدى حول هايتي. ومتابعة للاجتماع، شارك المستشار الخاص في الاجتماع الذي يتخلل الدورات لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في باسيتير. ومنذ ذلك الحين، ظل المستشار الخاص وممثلو إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام على اتصال وثيق مع المسؤولين في الجماعة الكاريبية بشأن هايتي.

٢٣ - وأبرز الأمين العام في تقريره عن هايتي (S/2004/300) الدور السياسي البارز المتزايد للجماعة الكاريبية في ذلك البلد، واقترح إنشاء عملية متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار وحدد مهامها وحجمها وتكوينها. ورحب بمشاركة منظمات إقليمية، مثل الجماعة الكاريبية، في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وهي مشاركة عززت الجهود الجماعية في ذلك البلد. وفي أعقاب ذلك، طلب مجلس الأمن أن تقوم بعثة الأمم المتحدة، في سياق أدائها لولايتها، بالتعاون والتنسيق مع الجماعة الكاريبية.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٣، شاركت الجماعة الكاريبية في الاجتماع الرفيع المستوى الخامس في نيويورك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (انظر الفقرة ٢ أعلاه). وعُقد الاجتماع العام الثالث بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في نيويورك. وتم استعراض وتقييم الإجراءات المتخذة في متابعة للاجتماع العام الثاني، وارتقى أنه تم إحراز تقدم كبير في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. وأكد المشاركون على أهمية مشاركتهم الفعالة في التحضير للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، المزمع عقده في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٢٥ - أما في مجالات منع نشوب الصراعات، والحكم، والأمن، فقد رحبت الجماعة الكاريبية بتزايد التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة. والتزمت الجماعة الكاريبية بتعزيز عمليات إضفاء الديمقراطية عن طريق مشاركة أفضل الممارسات ودعم مشاركة أكثر فعالية للمجتمع المدني في الحكم. وفي خلال تأييد الجماعة الكاريبية التدابير الرامية إلى

تعزيز الديمقراطية من خلال إدخال تحسينات على النظم الانتخابية ورصد الانتخابات، شرعت الجماعة في إعادة دراسة نظم الحكم الجارية في المنطقة. وبالتعاون الوثيق مع لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب تعمل الجماعة الكاريبية على وضع آليات وتدابير لمواجهة التهديدات الإرهابية ودعا المشاركون في الاجتماع العام الثالث بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية إلى إدخال تحسينات في عملية تبادل المعلومات والتشاور والتفاوض، كأداة أساسية من أدوات الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات وبناء الثقة والسلام في المنطقة، التي تتطلب موارد بشرية ماهرة ودعمًا ماديًا وماليًا كافيا.

٢٦ - ونوقشت الترتيبات المؤسسية للتعاون والتدريب بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية وتم التأكيد على الحاجة إلى تحسين تنسيق الأنشطة. وأعرب المشاركون في الاجتماع العام الثالث عن تقديرهم لعقد اجتماعات عامة، التي توفر آلية شاملة لتقييم التعاون القائم بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية وتتيح الفرصة لاستطلاع سبل ومجالات جديدة من التعاون. وتم التشديد على الحاجة إلى عقد اجتماعات استعراض منتظمة لتحديد المشاكل والعوائق التي تواجه العلاقة بين المنظميتين.

٢٧ - وقدم بعض المشاركون من منظومة الأمم المتحدة ورقات مؤتمر بشأن تعاوهم مع الجماعة الكاريبية. وقدموا تعليقات حول التقرير النهائي للاجتماع. واتفق المشاركون على إصدار بيان مشترك (انظر المرفق).

خامسا - مجلس أوروبا

٢٨ - استمر التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا من خلال اتصالات مباشرة بين أمانتي المنظميتين، وبين الوكالات والهيئات المتخصصة للأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وواصل الأمين العام في كلا المنظميتين تبادل الرسائل الرسمية حول طائفة من المواضيع. ولا يزال التعاون العملي على مستوى العمل في الميدان مع بعثات ووكالات الأمم المتحدة مستمرا.

٢٩ - وفي مجال حفظ السلام، تتعاون بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومجلس أوروبا من خلال ممثليهما في كوسوفو. وقدمت بعثة تحقيق اللامركزية في كوسوفو التابعة لمجلس أوروبا إلى بعثة الأمم المتحدة توصيات مفصلة حول إصلاح الحكم الذاتي المحلي في كوسوفو، وساعد مجلس أوروبا كذلك في تقييم الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي والديني في كوسوفو نتيجة لأعمال الشغب التي حدثت في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٤. بالإضافة إلى ذلك، فقد حافظت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على اتصال منتظم مع مجلس أوروبا على جميع المستويات، وعقدت اجتماعات مع وفود برلمانية تابعة له ومع اللجنة

الأوروبية لإحلال الديمقراطية بالقانون المعروفة بلجنة فينيسيا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، شارك الممثل الخاص للأمين العام للبعثة في الاجتماع الموجه نحو أهداف محددة والاجتماع الرفيع المستوى الثلاثي الأطراف المعقود في فيينا، حيث ناقشت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل الخاص للأمين العام في جورجيا ومجلس أوروبا أوجه التعاون والاستراتيجية لجنوب القوقاز.

٣٠ - وساهم مكتب منسق الشؤون الإنسانية على نحو نشط في أنشطة مجلس أوروبا منذ إنشائه لتعزيز الحوار داخل البلدان الأوروبية والحوار بين البلدان الأوروبية وحوض البحر الأبيض المتوسط والتعاون في الأعمال الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. وفي إطار عملية فريبورغ، استضاف المكتب اجتماعا للمراسلين والمراقبين الدائمين للاتفاق في جنيف، حيث عملت وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمنظمات غير الحكومية معا، للمرة الأولى، لاستعراض أنشطة "Eur-Opa" لكفالة التآزر بين البرامج والمبادرات وإعطاء قيمة إضافية لخطة العمل المنبثقة عن الاتفاق.

٣١ - وتقيم اليونسكو ومجلس أوروبا علاقات تعاون وثيقة في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والاتصالات ولا سيما في المسائل المتصلة بوسائل الإعلام. وهي تشارك بانتظام في الاجتماعات التي تعقدها كل منها بما في ذلك الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ولجانها الدائمة، وتتبادل خبراتها في المجالات ذات الاهتمام المشترك ولا سيما من خلال مركز التراث العالمي.

٣٢ - وتتعقد منظمة الصحة العالمية ومجلس أوروبا اجتماعات في فترات منتظمة لتقديم إحاطات متبادلة وتبادل المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة. وبصفة المجلس واحدا من الشركاء ذوي الأولوية لدى منظمة الصحة العالمية، قامت مديريته العامة المعنية بموضوع التلاحم الاجتماعي وبرنامج الصحة بتثمينه في اجتماع اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية الذي استضافته حكومة النمسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي إطار المتابعة، دُعي مجلس أوروبا للمشاركة في أعمال الفريق العامل الإقليمي المنشأ لتحديث استراتيجية الصحة للجميع في أوروبا، مع التركيز بشكل خاص على مسألة الأخلاق.

سادسا - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٣٣ - استمرت المشاورات المنتظمة على مختلف المستويات بين موظفي الأمم المتحدة ومسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ودعت الجمعية العامة، في جملة أمور، المجتمع الدولي إلى النظر في دعم الجماعة في مجال التكامل الاقتصادي وتنفيذ برامجها المعنية

بالسلم والأمن ولا سيما الإنشاء الفعال لمجلس السلم والأمن في أفريقيا الوسطى، ونظام الإنذار المبكر لأفريقيا الوسطى (آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا). وأجرت المنظمتان مناقشات حول تنمية أواصر التعاون فيما يتعلق بمسائل حفظ السلام ومن بينها التدريب وآليات الإنذار المبكر وتعزيز غرف المتابعة دون الإقليمية.

٣٤ - واستمرت إدارة الشؤون السياسية في تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمانة العامة للجماعة، ولا سيما في المسائل المتعلقة بمنع نشوب صراعات، وحل الصراعات، وبناء السلام، ودعم الانتخابات وبناء القدرات. ولتحقيق هذه الغاية، جرت مناقشات حول مجالات محددة للمساعدة على كفاءة فعالية أداء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وآلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا. واستهلكت أيضا مناقشات مع الجماعة الاقتصادية لسبر السبل التي يمكنها المساهمة من خلالها في تعزيز قدرات موظفيها.

٣٥ - وفي جهوده المتواصلة لدعم دور الدول والمؤسسات الإقليمية في أفريقيا الوسطى، وبناء على طلب مجلس الأمن، أرسل الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بعثة تقييم متعددة التخصصات بقيادة إدارة الشؤون السياسية، بالاشتراك الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا. وشارك وكيل الأمين العام للجماعة الاقتصادية وأحد كبار الضباط العسكريين في البعثة التي أنيطت بها مهمة استكشاف السبل التي يمكن من خلال تنفيذ نهج شامل ومتكامل وحازم مسألة السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وحضرت البعثة في أثناء زيارتها للبيرفيل، تدريباً عسكرياً للقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، أُطلق عليه بينغو ٢٠٠٣، وضم وحدات من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في عمليات سلام مشتركة بهدف إعداد تلك الوحدات للتعامل مع الأزمات.

٣٦ - وتدير الأمم المتحدة حالياً آليتين تتناولان المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا. إحداها المركز دون الإقليمي المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية الذي يقع مقره في يواندي، الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بناء على طلب حكومات المنطقة دون الإقليمية، للمساعدة في بناء القدرات الوطنية في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية، عن طريق تقديم الدعم للحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية. أما الآلية الثانية فهي اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي أنشئت في عام ١٩٩٢ لتعزيز الحد من الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة، وهي المنتدى الرئيسي

الذي تتم فيه مناقشة مسائل السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وتعمل إدارة شؤون نزع السلاح بمثابة أمانة للجنة.

٣٧ - وقد تعاون المركز دون الإقليمي مع الجماعة الاقتصادية حيث شارك في اجتماعي لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة نصف السنويين وكذلك نظم في ليرفيل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حلقة دراسية تدريبية مشتركة بشأن القضاء العسكري، من أجل مسؤولي وزارات العدل ومسؤولي الدفاع في المنطقة دون الإقليمية. وواصل المركز تعاونه مع آلية النظام المبكر للجماعة الاقتصادية. كما أن المركز بتقديمه الدعم لممثلي الأمين العام الخاصين ومبعوثيه الموفدين إلى المنطقة دون الإقليمية إنما يساعد الجماعة الاقتصادية ويتشاور معها حسبما يقتضيه الأمر.

٣٨ - ويشارك كثير من برامج ووكالات الأمم المتحدة أيضا في قضايا ذات مواضيع متداخلة، وتقوم، عن طريق مكاتبها دون الإقليمية في المنطقة، بتنفيذ مشاريع إقليمية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المركز دون الإقليمي للتنمية في وسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، قد وضع مشاريع تكامل دون إقليمية في مجالات المياه والطاقة والنقل والاتصالات.

٣٩ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام ٢٠٠٣، برنامجا إقليميا لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز قدراتها لتحقيق التعاون والتكامل الإقليميين. ويهدف البرنامج، الذي ينفذه مركز التجارة الدولية، إلى إعادة إحياء التكامل الاقتصادي دون الإقليمي، عن طريق تقليص الحواجز الوطنية التي تعوق حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار داخل المنطقة دون الإقليمية. ويركز المشروع على الأنشطة التي تدعم تنمية القدرات المؤسسية بأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبطالبا الأمانة، في نفس الوقت، بالعمل بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية وأوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية من أجل إقامة شراكة بينها. وهذا من شأنه أن ييسر نجاح التكامل الاقتصادي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وينتظر أن يوفر هذا المشروع فهما أفضل لفرص التجارة والاستثمار داخل المنطقة دون الإقليمية، وسيتم تبادل ذلك مع جميع الجهات المعنية المختصة. ويهدف المشروع أيضا إلى زيادة حركة الأشخاص في الأجل القصير: وخصوصا الأشخاص من قطاع الأعمال، داخل المنطقة دون الإقليمية، عن طريق إصدار جواز سفر مشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٤٠ - وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لجميع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جهودها الإنمائية واحتياجاتها الإنسانية. وتقدم اليونيسيف

مساعدتها في إطار برامج التعاون التي تعدها المنظمة بالاشتراك مع الحكومات وتراعي فيها السياسات والأولويات الوطنية. ورغم أن هذه البرامج تختلف من قطر إلى آخر، تتوافق جميعها مع إطار العمل الشامل لخطة اليونسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي تغطي مسألة النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم البنات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحملات التحصين وحماية الطفل. وقد قامت المنظمة، بالتعاون مع الحكومات وبالتنسيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بتقديم المساعدة الإنسانية إلى بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي عانت أو لا تزال تعاني حالات طوارئ أو أزمات. وتقدم المنظمة مساعدات إنسانية في المجالات الرئيسية التالية: حملات التحصين الجماعي لإنقاذ حياة الأطفال، والتغذية، وتوفير مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي الكافية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم وحماية الأطفال.

سابعا - جامعة الدول العربية

٤١ - واصلت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، طوال العامين الماضيين تعاونهما الوثيق المتعدد الجوانب بهدف تعزيز قدرات المنظمات في مواجهة تحديات السلام والأمن والتنمية والتقدم الاجتماعي. فقد شارك ممثلو ٢٦ من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، وكذلك ممثلو ١٩ مؤسسة تابعة لجامعة الدول العربية، في الاجتماع العام الثامن بين الأمم المتحدة والجامعة العربية. وقد أعطى الاجتماع العام قوة دافعة للتعاون في مشاريع واقعية مشتركة، وأكد أهمية زيادة التفاعل بين المنظمين في منع نشوب الصراعات.

٤٢ - وعقد المؤتمر المعني بتنفيذ الدول العربية لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في القاهرة، وكان أول مؤتمر من هذا النوع تنظمه إدارة شؤون نزع السلاح بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

٤٣ - وأنشأ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لجنة خبراء من المنطقة العربية للتعليق على مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي وضعته اللجنة العربية لحقوق الإنسان. وقد اعتمدت اللجنة العربية لحقوق الإنسان نصا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أبرز كثيرا من التوصيات التي تقدم بها الخبراء. وتم اعتماد الميثاق في المؤتمر السادس عشر لمجلس جامعة الدول العربية المعقود في تونس، في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٤٤ - وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية في مجالات جمع البيانات وتحليلها، والدعوة واستعراض السياسات السكانية، والاستعدادات للذكرى السنوية

العاشرة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. ونظمت جامعة الدول العربية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء آخرين، مؤتمراً بشأن الهجرة العربية في عالم تسوده العولمة بوصفه حدثاً علمياً مهماً في ميدان سياسات الهجرة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للطفولة خبرة مالية وتقنية أساسية ودعمًا للأطفال بوصفهم ضحايا الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية داخل المنطقة.

٤٥ - وعملت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجامعة الدول العربية جنباً إلى جنب بشأن طائفة من القضايا الإنمائية. وتركز التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجامعة الدول العربية، على التحضير للندوة العربية الدولية المتعلقة بإعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة المقرر عقدها في بيروت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. كما واصلت جامعة الدول العربية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تعاونهما في قضايا عديدة.

٤٦ - وتم الاتفاق، في الاجتماع العام الثامن بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في مختلف المجالات، بما فيها تعزيز القدرات التكنولوجية، وإنشاء مركز للتدريب والامتياز في المعلومات والشبكات الصناعية؛ والتهيئة لنشوء مفهوم لإنتاج أنظف في المنطقة العربية لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجامعة الدول العربية في المجالات التالية: (أ) كفالة إدارة مستدامة للموارد الطبيعية؛ (ب) تمكين فقراء الريف ومنظمتهم؛ (ج) تحسين سبل كسب الرزق لفقراء الريف مع إيلاء اهتمام خاص للنساء الفقيرات بالريف؛ (د) وتنويع مصادر دخل فقراء الريف.

٤٧ - واجتمع رئيس البنك الدولي، في أواخر عام ٢٠٠٢، بالأمين العام لجامعة الدول العربية، وفي أوائل عام ٢٠٠٣، زار وفد من البنك الدولي مقر جامعة الدول العربية لمناقشة المجالات التي يمكن التعاون فيها، بما في ذلك زيادة التعاون في تنمية الموارد البشرية والبنى الأساسية للمعارف. ويعمل البنك الدولي مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي وجهات أخرى في قضايا مثل التجارة والتعليم والعمل والمسائل الجنسانية.

٤٨ - وواصلت منظمة الطيران المدني الدولي، واللجنة العربية للطيران المدني، والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية، التعاون فيما بينها بشأن مجموعة من القضايا كل في حدود اختصاصه. وقد وقعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الدول العربية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، برنامج جديد للتعاون تضمن

اتفاقاً بشأن أنشطة عملية محددة للتعاون في الترويج للتسامح والحوار والاتصال ونشر المعلومات. وقد نظمت جامعة الدول العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات حلقات دراسية وشاركت فيها للتشجيع على التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وكذلك على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولاتها.

ثامنا - منظمة المؤتمر الإسلامي

٤٩ - تواصلت المشاورات بانتظام على جميع المستويات بين موظفي الأمم المتحدة وموظفي منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جميع جوانب القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، تركزت المشاورات على الأوضاع في الشرق الأوسط والعراق وأفغانستان والسودان، وعلى منع نشوب الصراعات ومكافحة الإرهاب.

٥٠ - وحضر ممثلو الأمم المتحدة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقود في بوتراجايا، ماليزيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ومؤتمري وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الثلاثين المعقود في طهران (٢٠٠٣) والحادي والثلاثين المعقود في اسطنبول (٢٠٠٤). وعقد الوفد الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنشأ لإقامة اتصالات مع اللجنة الرباعية^(٢) والأعضاء الدائمين بمجلس الأمن والأطراف الأخرى ذات الصلة اجتماعاً مع الأمين العام في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥١ - وعقد بمكتب الأمم المتحدة، في فيينا، في الفترة من ١٣-١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الاجتماع العام المكرس لتقييم الآليات القائمة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتهما. وقد أسفر الاجتماع عن مقترحات لتعزيز الاتصال وتبادل الخبرات في الميدان السياسي، واتخذ قرارات بشأن سلسلة من المشاريع المشتركة التي ينتظر أن تقوم المؤسسات بتنفيذها في مجالات مثل العلوم، والتكنولوجيا، والتجارة، والأمن الغذائي، والزراعة، وتنمية الموارد البشرية، والبيئة والصحة والفنون ونشر التراث وتطوير التعليم.

٥٢ - واستمرت الأمم المتحدة ومؤسساتهما في الاضطلاع بأنشطة وبرامج مشتركة وفي تبادل المعلومات والوثائق مع المؤسسات والأجهزة الفرعية المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وشارك كل منها في الاجتماعات وحلقات العمل والدورات الدراسية وأنشطة بناء القدرات التي أقامها الآخر. وتعتبر وكالات الأمم المتحدة شراكاتها مع نظرائها في منظمة المؤتمر الإسلامي شراكة مهمة بالنسبة

للاستراتيجيات الإنمائية وللجهود الرامية إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. فهي تتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساته، بما فيها المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمصرف الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي للتنمية التجارية، وذلك إما مباشرة أو عن طريق مكاتبها ومراكزها الإقليمية.

٥٣ - وتعاونت بعثة المراقبين الدائمين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكل نشط في التخطيط لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤. وتعاونت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، في عدد من القضايا، كما يضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصرف الإسلامي للتنمية في مشاريع مشتركة من أجل التنمية الريفية وتخفيف وطأة الفقر. ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة برامج واستراتيجيات بيئية مشتركة لإدارة الموارد في مجالات الصحة البيئية والتعليم والقانون البيئي. وركزت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة معا على تطوير موارد الطاقة المتجددة وإدارة المياه والمعدات العلمية، كما شاركت في تمويل مشاريع في مجالات التعليم والتنمية المستدامة والاتصالات والحوار الثقافي. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتوسيع نطاق أنشطتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي حيث أصدرت في عام ٢٠٠٣ تقريراً عن رفاه الأطفال في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، يسلط الضوء على أوجه نجاح وإخفاق الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتحديات التي تواجهها في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢. كما أنه من ضمن صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة التي تتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

تاسعا - منظمة الدول الأمريكية

٥٤ - تواصلت المشاورات بانتظام وعلى جميع المستويات بين مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وتتعاون إدارة شؤون نزع السلاح ومنظمة الدول الأمريكية، عن طريق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتعاون المركز الإقليمي ومنظمة الدول الأمريكية أيضا مع منظمات أخرى، بما فيها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والشرطة الملكية الكندية.

٥٥ - وثمة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن الشفافية في موضوع الأسلحة. وقد ناقشت منظمة الدول الأمريكية وإدارة شؤون نزع السلاح التقدم المحرز بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، بما في ذلك التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي. وهناك نظام مشترك مصمم بالشبكة الدولية لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يوفر المعلومات عن أنشطة المركز وشركائه المتصلة بالمشروع. وقد قام المركز ومنظمة الدول الأمريكية وشركاؤهما بعمليات مشتركة في البرازيل تم فيها تدمير ما مجموعه ٥٧٧ ٢٠ قطعة سلاح ناري و ٢٧٢ ٠٦٢ من الذخائر صغيرة العيار في الأرجنتين و ٦٧ ٦٠١ ٧٠ طناً من الذخائر عالية العيار في بيرو خلال عام ٢٠٠٢، وفي باراغواي في عام ٢٠٠٣. ويجري أيضاً بصورة مشتركة تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية، يتعلق بعضها بمجالات التجارة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وأجزائها وبالذخيرة. وتم التشجيع على زيادة الحوار في المنطقة من أجل الحد بفعالية من الاتجار غير المشروع بالأسلحة داخل المنطقة.

٥٦ - وفي هايتي، شدد مجلس الأمن على أهمية التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. وهناك تعاون قوي بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط للانتخابات في عام ٢٠٠٥.

٥٧ - ويعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تعاون وثيق مع المجموعات الإقليمية ومع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة في التحضير للاجتماع الدولي المقرر عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد تم جمع أكثر من مليون دولار لتيسير مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في ذلك الاجتماع. ومن بين الأهداف ذات الأولوية في التعاون بين مكتب الممثل السامي ومنظمة الدول الأمريكية هو استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين إيصال الخدمات الاجتماعية.

٥٨ - وزاد التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية في القضايا الرئيسية المتعلقة بالتحليلات والسياسات المرتبطة بالتكامل الإقليمي، وبخاصة في قضايا التنمية المستدامة والقضايا الجنسانية. وتعاون اللجنة مع مؤسسات منظمة الدول الأمريكية، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بغرض توفير دعم تقني من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، وللجنة الخبراء المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص المعنية بالتجارة في الإلكترونيات. ونظمت اللجنة بالاشتراك مع منظمة

الدول الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان مؤتمر نصف الكرة المعني بالهجرة الدولية: حقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص في الأمريكتين، المعقود في سانتياغو، شيلي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٥٩ - وتتشاور الأمانة العامة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية، وتتبادل معها المعلومات على أساس منتظم. فعلى سبيل المثال، يتعاون الممثل ومنظمة الدول الأمريكية في القضايا التي تتناول التعاون الإنمائي، مثل تقديم الدعم إلى السلطات المحلية والحكومات المحلية، وتخفيف شدة التعرض للكوارث ونظم معلومات لتحسين إدارة المستوطنات؛ وتتعاون منظمة العمل الدولية مع منظمة الدول الأمريكية وبخاصة من خلال مشروع التعاون التقني المتعلق بتطبيق "المبادئ والحقوق الأساسية في العمل" والذي يسعى للمساهمة في تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية لمنظمة العمل الدولية تطبيقاً شاملاً، والمساهمة في تحسين العمل والأوضاع الاجتماعية لشعوب نصف الكرة الأرضية. ويتعاون الاتحاد الدولي للاتصالات مع منظمة الدول الأمريكية في الإسهام في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وفي تطوير خدمات اتصالات ذات كفاءة.

٦٠ - وتتعاون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الدول الأمريكية في عدد من القضايا، بما في ذلك المشروع الإقليمي للمؤشرات التعليمية والمشاريع المتصلة بالعلوم الطبيعية والموارد المائية. وشاركت منظمة الدول الأمريكية، بوصفها عضواً في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ووضع خطط لتخفيف آثار الكوارث للمدن. وظلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تتعاون بشكل وثيق مع المقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير في التشريعات في المنطقة التي يمكن أن تحد من تنوع وسائط الإعلام أو تقيد نشر أفكار معينة.

٦١ - وتقدم منظمة الصحة العالمية الدعم إلى منظمة الدول الأمريكية في العديد من القضايا من بينها التصدي لحالات الإرهاب البيولوجي والاستجابة في مجال الأمن والتصدي للكوارث. وتحضر المنظمة اجتماعات فريق أصدقاء هاييتي التابع لمنظمة الدول الأمريكية وتتعاون مع منظمة الدول الأمريكية والكيانات الأخرى في تقديم الإغاثة والدعم إلى هاييتي. وقدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الدول الأمريكية الدعم في إطار العمل التعاوني المؤقت الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وحدد أولويات للسنتين القادمتين في هاييتي. وأنشأت منظمة الصحة العالمية مركزاً للعمليات الطارئة لرصد الأوضاع في هاييتي والتصدي لها وهي

تعمل من خلال شبكة من الشركاء على توزيع الأدوية والإمدادات الطبية والوقود على المستشفيات العامة.

٦٢ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الدول الأمريكية الدعم التقني المشترك إلى وزارتي الصحة والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك فإن منظمة الدول الأمريكية هي الوكالة التنفيذية للعديد من مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، نظمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية وشركاء آخرين اجتماعاً إقليمياً لمتابعة نتائج المؤتمر العالمي الثاني المعني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في الأغراض التجارية الذي انعقد في سان خوسيه بكوستاريكا لاستعراض التطورات التي حدثت في المنطقة منذ صدور التزامات مونتيبيديو ويوكوهاما في عام ٢٠٠١. وقدمت اليونسيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبلدان الأمريكية والتابعة لمنظمة الدول الأمريكية معلومات عن حالة حقوق الأطفال في أمريكا اللاتينية وفي منطقة البحر الكاريبي.

عاشراً - المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية

٦٣ - أتاح اللقاء الذي جمع الأمين العام للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بنيويورك فرص تعزيز التعاون بين المنظمتين في مجالات الاهتمام المشترك والتي شملت السلام والأمن الدوليين. وقامت المنظمتان بعد ذلك اللقاء بتنظيم حلقة عمل مشتركة بمقر المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في الفترة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن الإنذار المبكر ومنع الصراعات. وانعقد قبل ذلك اجتماع تمهيدي جرى تنظيمه في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بباريس بغية وضع مفهوم مشترك بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات. ومن المفروض أن تفضي هذه المبادرة في الشهور القادمة إلى تنظيم حلقة عمل دولية بشأن موضوع الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات.

٦٤ - وفي كوت ديفوار تتعاون الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية داخل اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات لينا - ماركوسي وتبذلان جهوداً مشتركة في السعي إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف الأيفوارية المختلفة. وفي جزر القمر وتحت قيادة الاتحاد الأفريقي قدمت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والأمم المتحدة مساهمة كبيرة للوصول إلى الاتفاق المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وساهمت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في إنشاء صندوق استئماني لدعم التدابير الانتقالية في جزر القمر التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هايتي، شاركت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية

بنشاط في التعاون مع الأمم المتحدة في بلورة إطار مؤقت للتعاون تم إعداده تحت إشراف الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في هايتي وكان موضوع مؤتمر المانحين الذي انعقد في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٦٥ - وفي المجال الانتخابي نظمت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ في باريس اجتماعا تشاوريا ركز على السياسات المقارنة في مجال الانتخابات شاركت فيه جهات من بينها شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوفدت كل من الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في وقت متزامن بعثتين أوليتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن العملية الانتخابية استعدادا للانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتعمل المنظمتان على تعزيز تعاونهما في تقديم المساعدة لجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار استعدادا للانتخابات المقرر إجراؤها في البلدين في عام ٢٠٠٥.

٦٦ - وفي مجال التعاون التقني، يواصل برنامج الخبراء المشترك الذي أنشأته المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية ويتألف من الإداريين الشبان من البلدان النامية الناطقة بالفرنسية أعماله. وتم خلال الفترة قيد الاستعراض تمويل ٢٠ وظيفة لخبراء شبان بواسطة الوكالة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وأتيحت خدماتهم إلى عشرات الإدارات بالأمانة العامة أو لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٢، ساهمت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وفرنسا في تمويل مشترك لوظيفة مسؤول إعلامي إقليمي معني بمجموعة بلدان منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين.

٦٧ - وخلال الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، نظم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة بالتعاون مع المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية ومنظمة التجارة العالمية وجامعة ليوبولد سيذار سينغور، في الاسكندرية بمصر، الدورة الثالثة لتدريب المفوضين بشأن اتفاقات الاستثمارات الدولية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. واستهل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي للاستثمار الأجنبي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية دراسة عن مناخ الاستثمار الحالي في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٦٨ - ولكفالة أن تكون الإجراءات التي يتخذها الشركاء في التنمية من أجل إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، متماسكة عموماً وأنشأت المنظمة بمشاركة مركز التجارة الدولية صندوقاً استثمارياً لتقديم الدعم لأنشطة برنامج "الإطار المتكامل".

٦٩ - وتركز التعاون بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية على برنامج التدريب في مجال الخدمة العامة الدولية الذي جرى على التوالي في ياوندي وباريس وجنيف في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

٧٠ - وساعدت الوكالة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة في تعزيز تطوير موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت باللغة الفرنسية وإنشاء صفحات استقبال جديدة وذلك بفضل خدمات قدمها خبير شاب ناطق بالفرنسية.

٧١ - وبفضل التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، أتيحت خدمات خبير شاب في مجال الإعلام والاتصال ابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٢ وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٤ في مكتب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما عملت المنظمتان على الاستفادة من علاقات التعاون المثمرة في مجال الدعم التقني والتمويلي في المركز الأفريقي للنهوض بالمرأة والتنمية.

٧٢ - وفي مجال حقوق الطفل، من المتوقع أن يفضي التعاون بين اليونسيف للطفولة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية إلى نشر تقرير مشترك عن رفاه الطفل في البلدان الناطقة بالفرنسية بمناسبة مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٧٣ - وفي مجال حماية حقوق الإنسان، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ اجتماعاً تحضيرياً بشأن مجالات التعاون المختلفة. ومن جهة أخرى قدمت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية الدعم لمشاركة وفود العديد من البلدان في الدورتين التاسعة والخمسين والستين للجنة حقوق الإنسان.

٧٤ - وفي مجال التعليم تعاونت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية مع اليونسكو في تقديم الدعم لوضع خطط عمل وطنية من أجل توفير التعليم للجميع. وشاركت المنظمة بنشاط في الأعمال المضطلع بها في اليونسكو بهدف وضع صك قانوني دولي بشأن التنوع الثقافي ليعتمده المؤتمر العام في عام ٢٠٠٥.

٧٥ - وساهمت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في أعمال المرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وذلك بتعبئة وإشراك جميع العناصر الفعالة الناطقة بالفرنسية المعنية في الإعداد لمؤتمر القمة آنف الذكر والمساهمة في أعماله.

حادي عشر - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٧٦ - استمرت المشاورات بصفة منتظمة على جميع المستويات بين مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان ممثلاً الأمين العام في الاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي شارك أمينها العام في اجتماعات مجلس الأمن المكرسة للتعاون مع المنظمات الإقليمية. وعقدت اجتماعات العمل السنوية التي كانت قد بدأت في عام ٢٠٠١ في كل من فيينا، في أيار/مايو ٢٠٠٣، وفي نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٤، وساهمت تلك الاجتماعات في زيادة تعزيز الاتصالات بين الوحدات الفنية في الأمانتين. وشاركت الأمانة العامة في عدد من المؤتمرات التي نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٧٧ - وفي سياق التعاون المستمر ضمن إطار العملية الثلاثية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، ترأس المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف الدورة الثانية عشرة المعقودة في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٣ والتي ناقشت التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر. وفي الاجتماع الثالث عشر الرفيع المستوى الذي رأسه مدير مركز منع نشوب الصراعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤ جرى النظر في كيفية التصدي للأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين. وسبق الاجتماعين اجتماعات معنية بأهداف بعينها ناقشت فيها المنظمتان بمزيد من التفصيل مجالات محددة للتعاون والاستراتيجيات.

٧٨ - وتم في الاجتماع الذي انعقد في عام ٢٠٠٤ التوصل إلى اتفاق بشأن تحسين التعاون في الميدان وفي المقر تصدياً للعديد من المخاطر التي تتهدد الأمن والاستقرار ويتناول ذلك الاتفاق أموراً بين كبح الجريمة المنظمة والفساد وحماية حقوق الأشخاص المتجرح بهم وتعزيز التعاون الاقتصادي والبيئي وإدارة الحدود بشكل سليم والتعاون الدولي في الأنشطة ذات الصلة بالشرطة. وتم أيضاً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة وضع إطار عمل مشترك وفعال لمكافحة الأعمال الإرهابية واتباع نهج شامل في مجالات الأمن والتركيز على الصلة بين التنمية الطويلة الأجل ومنع نشوب الصراعات. ولاحظت المنظمتان في معرض التشديد على أهمية العمل الوقائي في مكافحة الإرهاب أن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان

ما برح يشكل الأساس السليم للتصدي لمخاطر الإرهاب. وتم التسليم أيضا بأن الغايات الإنمائية للألفية تمثل إطارا للتعاون. وتعهدت المنظمتان المشاركتان بزيادة التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد لأنهما يمثلان تهديدا للأمن البشري. واتفقتا أيضا على إنشاء شبكة من الاتصالات لتنفيذ حملة لزيادة الوعي بشأن قضايا الاتجار بالبشر. واعتبرت الإدارة السليمة للحدود والتعاون عبر الحدود أداتين رئيسيتين لمعالجة العديد من التهديدات والتحديات المتعلقة بالأمن والاستقرار. وشدد المشاركون على ضرورة تحسين تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في هذا المجال.

٧٩ - تتعاون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع المنظمات الإقليمية الأخرى عبر "نظام الأركان الرئيسية الداعمة" المعمول به في البعثة حيث تكون فرادى المنظمات مسؤولة عن مجالات معينة من مجالات الإعمار والتنمية في كوسوفو. ويتم إدارة وتمويل أحد الأركان من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو مسؤول عن بناء - المؤسسات وحقوق الإنسان وتدريب الشرطة ووسائل الإعلام والانتخابات. ولقد تعاونت بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في جورجيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعاوننا وثيقا مع مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أبخازيا بجورجيا حيث قامت بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في جورجيا بمساعدة المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية في استكشاف إمكانيات قيام مشاريع تعليمية في منطقة الصراع.

٨٠ - وتتمتع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بعلاقة عمل وثيقة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجالين الاقتصادي والبيئي. فهي تزود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بانتظام بالتحليلات الاقتصادية ومعلومات عن قواعدها ومعاييرها ومصطلحاتها المختلفة وشبكاتها الواسعة من المختصين من كل من القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك تولت عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ العام ١٩٩٦ عبء القيام باستعراض سنوي لأداء دول المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها في المجالين الاقتصادي والبيئي.

٨١ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات عدة تُعزز فيها حقوق النساء والأطفال. وتعمل اليونيسيف مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تزود عموما سياسات وبرامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرامجها واجتماعاتها وبرامجها التدريبية بمنظور لحقوق الطفل. وتشمل مجالات التعاون الأخرى قضايا محاكم الأحداث وتطوير استراتيجية روما الأولى والتعليم ومشكلة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

٨٢ - وتجري بصفة منتظمة اتصالات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين عدد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى من بينها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولقد كان التعاون وطيدا بين الموظفين الميدانيين في جنوب شرق أوروبا وفي وسط آسيا.

ثاني عشر - منتدى جزر المحيط الهادئ

٨٣ - ظلت المشاورات، خلال الفترة قيد الاستعراض، تجري بصفة منتظمة على مختلف المستويات بين الأمم المتحدة ومسؤول منتدى جزر المحيط الهادئ وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة المحيط الهادئ. وقد رحب الأمين العام بمبادرة نشر البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وهي البعثة التي اضطلع بها بناء على طلب حكومة جزر سليمان واستنادا إلى إعلان بيكيتاوا الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ. وقدم الأمين العام للأمم المتحدة إحاطة لمجلس الأمن قبل المصادقة على العملية وفي متابعة لتلك المبادرة الإقليمية أوفدت شعبة شؤون الموظفين والإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة إلى جزر سليمان لتقييم الاحتياجات بغرض تحديد الدعم الإضافي اللازم لدفع عملية بناء السلام والمصالحة قدما وتكملة أنشطة البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان.

٨٤ - وتعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل عن كثب مع أطراف اتفاق السلام والشركاء الإقليميين. ويجري إحراز تقدم مطرد في وضع الدستور. وقد يسرت البعثة عملية تدمير الأسلحة والمصالحة بين الأطراف المتصارعة في بوغانفيل. وهناك خطط لعقد حلقة عمل إقليمية بشأن المسائل الأمنية بغرض طرح توصيات عملية وبيان الدروس المستفادة بما يمكن المنطقة من معالجة الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار بدون المساس بحقوق الإنسان.

٨٥ - وقد شارك كبار مسؤولي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اجتماع وزراء الاقتصاد لعام ٢٠٠٣. وتركز على البحث في موضوعي الفقر والتنمية استبانة الاتجاهات وآثار السياسات العامة في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان الجزرية النامية بمنطقة المحيط الهادئ من أجل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٣ شارك مركز عمليات منطقة المحيط الهادئ التابع للجنة في أنشطة برنامجية عدة في مجالات تنمية وإدارة الحضر، وتنمية الطاقة، والإحصاء، والتجارة والاستثمار، والحد من الفقر والتنمية الاجتماعية.

٨٦ - ظلت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) توفر الدعم لمنتدى جزر المحيط الهادئ في المسائل المتعلقة باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة والاتفاق المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاق المتعلقة بالحوافز التقنية التي تعوق التجارة. وقدمت أيضا الدعم الفني والتنظيمي لاجتماع كبار الموظفين المعني بالبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي المعقود في آبيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ونظمت بالاشتراك مع مصرف التنمية الآسيوي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى عُقد في شباط/فبراير عام ٢٠٠٣ في بانكوك، بشأن ريادة البرامج والتعاون على الصعيد دون الإقليمي من أجل القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي بآسيا والمحيط الهادئ.

٨٧ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في ظل التنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير دعم تقني متخصص للبلدان الجزرية بمنطقة المحيط الهادئ لتنفيذ خطة التنمية الحضرية بمنطقة المحيط الهادئ. واستمرت منظمة الطيران المدني الدولي في العمل عن كثب مع الدول الجزرية بمنطقة المحيط الهادئ لوضع خطة عمل في مجال الطيران. وفي حزيران/يونيه - تموز/يوليه عام ٢٠٠٤ أوفد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعثة معنية بالاستراتيجيات دون الإقليمية إلى منطقة المحيط الهادئ بهدف تحديد مشاريع لينظر فيها الصندوق والوكالات الأخرى التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية، توطئة لتمويل أي منح أو قروض مستقبلا. وينصب تعاون منظمة العمل الدولية مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في معظمه على تبادل المعلومات. ويتم تنفيذ التعاون بين صندوق النقد الدولي ومنتدى جزر المحيط الهادئ من خلال مركز تقديم المساعدة المالية الفنية لدول المحيط الهادئ الكائن في سوا. ويشارك صندوق النقد الدولي أيضا في الاجتماع السنوي لوزراء الاقتصاد. وتشمل كيانات الأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وتعد اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية الوكالات الرئيسية المسؤولة عن تقديم التقارير عن تنفيذ ما يتصل من الغايات الإنمائية للألفية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٨ - ويعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاوراته أثناء اجتماعات البلدان الجزرية بمنطقة المحيط الهادئ وشركائها وهي الاجتماعات التي يتولى تنسيقها أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وتعدد جنبا إلى جنب مع اجتماعات منتدى وزراء الاقتصاد. ويدعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اجتماعات وزارية أخرى مختلفة ويضطلع ببعثات تقييم مشتركة مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وأيد اجتماع منتدى وزراء الاقتصاد إعداد تقرير إقليمي بشأن الغايات الإنمائية للألفية. ويتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على نحو وثيق مع منتدى جزر

المحيط الهادئ ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القيام بعملية تجريبية لوضع مؤشرات إنذار مبكر مراعية للاعتبارات الجنسانية في المنطقة.

٨٩ - ووفرت اليونسكو الدعم والتمويل للاجتماعات الثلاثة التي عقدها وزراء التعليم في منطقة المحيط الهادئ وحضرها مدير عام اليونسكو. كما أن مكتب اليونسكو في ألبا ممثل في اللجنة الاستشارية المنشأة لإدارة خطة تعليمية جديدة بمنطقة المحيط الهادئ بموجبها الاتحاد الأوروبي. كما أنه ممثل في اللجنة التي تشرف على سير المشروع.

٩٠ - ويضع برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الخطوط العريضة لمبادرات عدة على الدول أن تضطلع بها في مواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وسوء استخدامها على الصعيد العالمي. ولأجل مساعدة المنظمات الإقليمية في معالجة هذه المسألة عقد منتدى جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حلقة دراسية موضوعها "دور المنظمات الإقليمية في وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: تبادل الخبرة واستخلاص الدروس".

٩١ - وفي متابعة حلقة العمل الخاصة الإقليمية المعقودة في عام ٢٠٠١ بشأن القيود والتحديات والتوقعات فيما يتصل بتطوير وتنويع السلع الأساسية، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ظل التعاون الوثيق مع منتدى جزر المحيط الهادئ، بالتخطيط لاستضافة حلقة عمل في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن تطوير أخشاب أشجار جوز الهند المصابة بالشيخوخة لمنتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة في بلدان منتقاة من جزر المحيط الهادئ.

٩٢ - وأحاطت حكومة اليابان الأمين العام علماً بما دار في اجتماع القمة الثالث بين اليابان ومنتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٣ في أوكيناوا باليابان، وأبلغته باعتماد مبادرة أوكيناوا ألا وهي استراتيجية التنمية الإقليمية الرامية إلى جعل منطقة المحيط الهادئ أكثر رخاءاً وأماناً. وتحدد خطة العمل المشتركة خمسة أهداف في مجال السياسات العامة هي: تعزيز الأمن في منطقة المحيط الهادئ؛ وتهيئة بيئة أكثر أماناً وأكثر قابلية للاستدامة؛ وتحسين التعليم وكفالة التنمية البشرية؛ وتحسين الصحة؛ وتحقيق نمو تجاري واقتصادي أكثر متانة واستدامة.

٩٣ - ووافقت ماليزيا على المساهمة بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في صندوق الأمن الإقليمي التابع لمنتدى جزر المحيط الهادئ والذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بغرض تسهيل الاستجابة العاجلة في حالات الأزمة وتمكين أمانة المنتدى من الاضطلاع بأنشطة مستمرة في هذا المجال.

٩٤ - وتجري نيوزيلندا اتصالات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بعملية السلام في بوغانفيل وجزر سليمان. وتقوم نيوزيلندا بتسهيل الاجتماعات بين مجموعة الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ في نيويورك والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآسيا والمحيط الهادئ. وشاركت لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في اجتماع مائدة مستديرة استضافته نيوزيلندا في ويلينغتون، في أيار/مايو ٢٠٠٤. وجرى التركيز في ذلك الاجتماع على مساعدة دول منطقة المحيط الهادئ في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويرد في الوثيقة A/59/95 مزيد من المعلومات عن جهود التعاون الإقليمي.

ثالث عشر - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٩٥ - واصلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي توطيد علاقاتها وتعاونها مع المجتمع الدولي ومع منظومة الأمم المتحدة أثناء الفترة قيد الاستعراض. ووفرت المحلة الفصلية "تجديد أفريقيا" التي تصدرها إدارة شؤون الإعلام تغطية موسعة للتقدم المحرز صوب التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٩٦ - اعتمدت الجماعة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ وثيقة بعنوان "فلنتفق ونمضي قدماً" يوضح فيه التوجه الاستراتيجي للجماعة في مجالات رئيسية متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التكامل بالمنطقة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والشراكة الدولية والإقليمية، وقد تقدمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بطلب للأمين العام لمنحها مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وأبرمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مذكرات تفاهم مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وواصلت المشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستمر التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال البرامج الإقليمية لتقوية القدرة الإقليمية لأفريقيا على منع نشوب الصراعات وبناء السلام والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع. وسيتم بالتعاون مع اليونسكو إنشاء مركز إقليمي لدراسات السلام خاص بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جامعة بوتسوانا؛ وسيركز المركز على منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

٩٧ - ومنذ نشوب الأزمة الإنسانية خلال الفترة بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بسبب النقص الهائل في الغذاء في المنطقة ازدادت فعالية الأمم المتحدة في حشد المساعدات الإنسانية بدرجة كبيرة نتيجة إنشاء مكتب الدعم الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمكتب منسق الشؤون

الإنسانية في جنوب أفريقيا والمكتب الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق. ولقد عزز مكتب منسق الشؤون الإنسانية منهجيات التقييم العامة التي تقود الوكالات الممثلة في المكتب الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق إلى الالتزام بتعزيز وتوسيع نطاق تقييمات مدى الانكشاف وقدرات المراقبة والرصد. وأنشئ نظام إدارة المعلومات الإنسانية للجنوب الأفريقي لكفالة إدارة المعلومات بشكل أفضل. ويعكف مكتب منسق الشؤون الإنسانية حالياً على استكشاف طرق لإنشاء شراكات الإدارات المختصة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغرض دعم قواعد البيانات الموجودة المتعلقة بتحليل مدى الانكشاف بتقييم ووضع خرائط في هذا الصدد.

٩٨ - واستمر التعاون الدولي من أجل التنمية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مستويات عدة تماشياً مع الغايات الإنمائية للألفية. وتعاونت منظمة الأغذية والزراعة على نحو وثيق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغرض تدعيم تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٩٩ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة من خلال أنشطة مشتركة لبناء القدرات وتوفير الخدمات الاستشارية للبرامج والدراسات الوطنية. وفي مبادرة مرتبطة بذلك عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول اجتماع مائدة مستديرة نسائي على المستوى الوزاري وركز الاجتماع على التنمية الاقتصادية للمرأة وأطلق المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي للمسائل الجنسانية الرامي إلى إرساء مبادئ توجيهية واستراتيجيات في مجال السياسات العامة تعجل بالوصول إلى إدارة موارد اقتصادية أكبر للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة.

١٠٠ - ونفذت منظمة الصحة العالمية برامج لخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. في سياق دعم البلدان التي تجتاز الأزمات الإنسانية ولضمان درجة عالية من الاستعداد تم إعداد مبادئ توجيهية إقليمية عن كيفية تنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للأمراض الطفولة لمعدل وفيات الرضع والأطفال المرتفع. وساعدت منظمة الصحة العالمية البلدان في بناء مجموعة مشتركة من الموظفين الصحيين المدربين على الإدارة الفعالة للأمراض الشائعة في مرحلة الطفولة وعلى تحسين الأنظمة الصحية والممارسات الأسرية والاجتماعية. ولقد تم البدء في تقديم مساعدات محددة للنساء والأطفال ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع

الجنس في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم إنشاء مركز التعاون الخاص بمنظمة الصحة العالمية في وحدة الصحة الإنجابية بجامعة ويتوترستاند لتعزيز القدرة البحثية في المنطقة.

١٠١ - وظل التعاون في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعتبر من المجالات ذات الأولوية. وقد قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتسهيل تنفيذ الدول الأعضاء للإطار الاستراتيجي للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والخطوة التشغيلية المتصلة به (الفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧). وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسات فردية متعمقة في خمسة بلدان بشأن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية وقدمت خدمات استشارية في هذا الخصوص.

١٠٢ - إن كل الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي دول موقعة على اتفاقيات بيئية رئيسية متعددة الأطراف. وقد تعاونت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع أمانات تلك الاتفاقيات ومع عدد من البرامج لتسهيل وصول الدول الأعضاء إلى مختلف مصادر التمويل بغرض دعم تنفيذ برامج العمل الوطنية الخاصة بكل من تلك الدول.

١٠٣ - وفيما يتعلق بقدرة المنطقة على إدارة الموارد على نحو مستدام تعاونت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وكان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية شريكا هاما أيضا في دعم أنشطة إدارة المياه وفي تحديد نهج جديدة للاستثمار في أنشطة توفير إمدادات المياه اللازمة للزراعة. واستمرت منظمة الأرصاد الجوية العالمية في شراكتها مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال تطوير وتحديث الهياكل الأساسية للخدمات الوطنية للأرصاد الجوية والمياه وفي مجال بناء القدرات. واستمرت منظمة الأرصاد الجوية العالمية أيضا في دعم مركز مراقبة الجفاف التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والكائن في هراري وهو المركز الذي يوفر لدول المنطقة المعلومات ذات الصلة بالطقس والمناخ والمياه كما يوفر خدمات الإنذار المبكر.

١٠٤ - ودعمت مجموعة البنك الدولي خطة الجماعة الإنمائية لتحقيق تكامل السوق والتعاون عن طريق تقديم خدمات تحليلية واستشارية وتوفير التمويل لعدد من القطاعات النوعية بما في ذلك عمليتين استثماريتين. كما وفر صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والدعم على نطاق واسع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز سياستها لما تسديه من مشورة في مجال السياسة العامة لفرادى الدول الأعضاء.

١٠٥ - وحظيت جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الرامية إلى تحسين أداء سياسات الاقتصاد الكلي وزيادة تنسيقها وإضفاء قدر أكبر من التجانس على السياسة الضريبية

وتقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمارات الخاصة بدعم الأونكتاد. كما أن منظمات أخرى من قبيل المنظمة البحرية الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واصلت تعاونها مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كل منها في مجال اختصاصها.

١٠٦- وفي مجال التعاون الثنائي، أبلغت فنلندا عن منح مساعدة إنسانية مهمة إلى الجنوب الأفريقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقدمت الدعم الرئيسي لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك في مجال الحراحة والتكنولوجيا الوراثية. وقدمت اليابان خدمات استشارية إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كما قدمت دعماً مالياً في المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية الاقتصادية وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي، وساهمت بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي من أجل إزالة الألغام والدعوة وتقديم المساعدة للملاحين والتعاون التقني. وأبلغت السويد بأن جزءاً مهماً من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها للمنطقة يركز على دعم مشاريع تتعلق بمنع الصراعات وبالحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

١٠٧- وقدمت الولايات المتحدة، عن طريق المركز الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مساعدة تقنية في المجالات الآتية: الدعم في مجال تسهيل التجارة (الاتفاقات المتعلقة بالنقل والجمارك وحرية التجارة)، والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم سياسة المنافسة، والمسائل المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، والموارد المائية، ودعم البرامج الموجهة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهناك دعم إضافي ركّز على التعاون مع المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف تطوير المعايير والقواعد الانتخابية ورصد الانتخابات وتعزيز المساواة بين الجنسين في البرلمانات وحل الصراعات. كما قدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة دعماً للبرامج التي ترصد أداء وكالة التنمية الدولية على أساس المبادئ والإعلانات التي قطعت الجماعة على نفسها أن تلتزم بها (ولمزيد من المعلومات انظر: http://www.usaid.gov/locations/sub-saharan_africa/countries/rcsa).

الحواشي

(١) القرارات: القرار ٤٨/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ القرار ٣٥/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ القرار ٤١/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية؛ القرار ١٥٦/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا؛ القرار ٤٠/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ القرار ٤٣/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية؛ القرار ٤٦/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛ القرار ٢٩٨/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ القرار ١٥٧/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية؛ القرار ٤٢/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ القرار ٣٧/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ؛ القرار ٤٤/٥٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

(٢) الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) مبادرة مشتركة من جانب معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وجمعية الأصدقاء الكويكرز. مكتب الأمم المتحدة في جنيف وبرنامج الدراسات الاستراتيجية ودراسات الأمن الدولي التابع لمعهد الدراسات الدولية العليا بجنيف.

المرفق

بيان مشترك صادر عن "الاجتماع العام الثالث" بين ممثلي الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها وممثلي منظومة الأمم المتحدة

الأمم المتحدة، نيويورك، ١٢-١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

١ - انعقد "الاجتماع العام الثالث" بين أمانة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها وبين أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها في نيويورك في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وترأس وفد الجماعة الكاريبية أمينها العام السيد إدوين و. كارينغتون. وافتتحت الاجتماع السيدة لويز فريشيت نائبة الأمين العام، باسم منظومة الأمم المتحدة. وحضر الاجتماع عدد من كبار المسؤولين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة.

٢ - وشدد الأمين العام السيد كارينغتون في كلمته الافتتاحية على أهمية التنمية المستدامة، وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعرض بتفصيل جهود الجماعة الكاريبية والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ مشروع السوق والاقتصاد الموحد ومؤسساته ومبادئه، ولا سيما محكمة العدل الكاريبية وحرية تنقل الأشخاص وحرية الاستقرار. وأشار إلى التقدم الذي أحرزته المنطقة حتى الآن في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، مُنبهاً إلى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب استثمارات هائلة في مجالات الصحة والتربية. كما أكد على المسائل الحاسمة المتعلقة بالأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وبناء القدرات، وبخاصة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣ - وشددت نائبة الأمين العام السيدة فريشيت على الحاجة إلى نظام تجاري يحقق المنافع التنموية على أساس عملية الدوحة المحددة. وأشارت إلى أن قيام التعاون أمر ضروري لبناء القدرات وتنويع الصادرات وتجنب اللجوء إلى السياسة الحمائية. وركزت على أهمية مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة، وأشارت بصور محددة إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمد في بربادوس. وبخصوص الأمن الإقليمي، دعت إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، كما دعت إلى زيادة الجهود الرامية إلى التصدي لتهديدات من قبيل العنف السياسي وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات والتهرب.

٤ - وجرت مناقشة عدد من المسائل ذات صلة بالتعاون بين الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة بعد الاجتماع العام الثاني المعقد في ناساو، في آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي الوقت الذي أُعرب فيه عن الارتياح لتنفيذ المقررات المتخذة في ذلك الاجتماع، تم تحديد عدد من

العراقيل والدروس المستفادة بغية تعزيز التعاون بين الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة. بالتعاون يستوجب نهجا متكاملا مشتركا بين القطاعات، وكذلك إطارا استراتيجيا للبرمجة لتمكين منظومة الأمم المتحدة من تنسيق المساعدة التقنية.

٥ - وشملت المناقشات المواضيع الرئيسية الآتية: تحديد موقع الجماعة الكاريبية في السوق العالمية؛ التنمية البشرية والاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي؛ مسائل الأمن الإقليمي؛ والترتيبات المؤسسية والتدريب.

٦ - وأشار الاجتماع إلى التقدم الذي أحرزته طائفة عريضة من الأنشطة التي تعاونت فيها الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك:

(أ) إنشاء السوق والاقتصاد الموحد للجماعة والمؤسسات المرتبطة بها؛
(ب) برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(د) بناء القدرات لتعزيز المؤسسات وتنمية الموارد البشرية؛

(هـ) التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي؛

(و) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ز) السياسات البيئية وإدارة الكوارث وإدارة المخاطر المناخية؛

(ح) السياسات الاجتماعية التي تراعي الفروق بين الجنسين؛ البرنامج الاستراتيجي من أجل شباب منطقة البحر الكاريبي ومبادرات نماء الطفل؛ تنفيذ الإطار الإقليمي للأطفال وغيره من الاستراتيجيات المعنية بنماء المراهقين والشباب باعتبار ذلك مساهمة في طريق تحقيق الغايات الإنمائية للألفية؛

(ط) الإحصاءات الاجتماعية وبناء القدرات من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية؛

(ي) تنمية القطاعين الزراعي والريفي وما تتسم به تنمية هذين القطاعين من أهمية شديدة بالنسبة للأمن الغذائي والحد من الفقر.

٧ - وينبغي أن يركز التعاون والتنسيق بين الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة مستقبلا على عدد من المسائل ذات الأولوية، ومنها:

(أ) الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ مشروع السوق والاقتصاد الموحدين؛ وتدعيم الهياكل الأساسية من أجل سوق رأسمالية مشتركة، وقطاع خدمات مالية وسياحة؛ تقديم المساعدة من أجل تطوير التكامل الإقليمي وبرامج التعليم العام وتعزيز المركز القانوني للجماعة الكاريبية؛

(ب) زيادة التعاون في مجال التدريب والتعليم وإعادة التجهيز في كافة المجالات، مع السعي بوجه خاص إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية واستبقاء الموارد البشرية المؤهلة؛

(ج) تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم إدارة المعرفة؛

(د) المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة في سياق استعراض السنوات العشر المقبل للبرنامج؛

(هـ) الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥٤ المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والذي يدعو إلى اعتماد نهج يحقق الإدارة المتكاملة لمنطقة البحر الكاريبي؛

(و) زيادة التعاون في مجال الحد من الكوارث وإدارتها، بما في ذلك إدارة خطر الفيضانات وبناء القدرات، ورسم خرائط لمناطق الخطر، وتقييم مواطن الضعف؛

(ز) تعميق التعاون في مجال التنمية المستدامة للأراضي والإدارة الفعالة للموارد البحرية لكفالة تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ البحث والتطوير في مجال دعم المبادرات الزراعية الإقليمية وبرامج التنمية الريفية؛

(ح) دعم اندماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؛ العمالة؛ وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تحسين الصحة المهنية وظروف العمل؛

(ط) دعم تنفيذ خطة عمل فرقة العمل الإقليمية المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية؛

(ي) مواصلة التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوصول إلى الرعاية والعلاج، ونهج الوقاية المتكامل المتعدد القطاعات؛ زيادة مكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية؛ رصد أثر الظلم الاجتماعي على التنمية البشرية والاجتماعية داخل الأقطار وفي ما بينها؛

(ك) الحاجة إلى نهج قائم على مراعاة حقوق الإنسان للنهوض بالتنمية والسلم في منطقة البحر الكاريبي؛

- (ل) مواصلة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة في كافة قطاعات التعاون ذات الأولوية؛ ومنع العنف القائم على الجنس والاتجار بالنساء والفتيات؛
- (م) التركيز مجدداً على المسائل المتصلة بشيخوخة السكان في منطقة البحر الكاريبي؛
- (ن) حماية حقوق الملكية الفكرية بغية تشجيع إنتاج الثروة والتنمية الاجتماعية والثقافية؛
- (س) الحاجة إلى تعزيز وزيادة نشاط السياسة الزراعية الإقليمية ودون الإقليمية، وتنسيق هذه السياسة مع السياسات الاقتصادية الكلية؛
- (ع) زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، في ما يتصل بالجهود المعنية بالأمن الإقليمي، في مجالات الإنذار المبكر ومنع الصراعات وتدابير بناء السلام والثقة والتدابير الأمنية. ويشمل ذلك التعاون مشاريع لمساعدة أعضاء الجماعة الكاريبية في التصديق على المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وفي بناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- (ف) التعاون في مجال تعزيز نظم العدالة والحد من الجريمة واستخدام أفضل الممارسات في ميدان الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية؛
- (ص) إشراك وتمكين منظمات المجتمع المدني في مجال مبادرات السلام والتنمية الوطنية والإقليمية؛
- (ق) التنسيق والتعاون بين المكاتب الميدانية للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، وتطوير آلية لاستمرار تدفقات المعلومات بين الأمانتين؛
- (ر) تسريع عملية توقيع مذكرات تفاهم مع وكالات معينة كإحدى وسائل تنشيط وتعزيز التعاون القائم في مجالات محددة من مجالات التنمية الاجتماعية؛
- (ش) ضرورة استعراض وتبسيط الآليات القائمة للتنسيق والتعاون والإبلاغ.
- ٨ - واقترح الاجتماع زيادة الدعم المخصص للتعاون المؤسسي والبرنامجي بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة.
- ٩ - وتم الاتفاق على وضع الصيغة النهائية للتقرير قريباً، وتعميمه على المشاركين في الاجتماع.

الجزء الثاني

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويعرض التقرير لمختلف أنشطة المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في فترة السنتين تموز/يوليه ٢٠٠٢ - تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي القرار نفسه، قضت الجمعية العامة بإدراج البند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين.

ثانيا - عرض عام لأنشطة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية خلال الفترة قيد الاستعراض*

ألف - الإطار التعاوني

٢ - وفقاً للإطار التعاوني الذي اتفقت عليه المنظمتان، أجريت مشاورات منتظمة بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، لا سيما فيما يتعلق بالتمثيل في الاجتماعات والدورات، وتبادل الوثائق والمعلومات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة اجتماعات مع الأمين العام للمنظمة الاستشارية.

٣ - وتواصل المنظمة الاستشارية توجيه برنامج عملها بحيث تولي الأولوية للمسائل التي تهم الأمم المتحدة وتشرع في اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز دور الأمم المتحدة. وفي ميدان القانون الدولي، يشمل التعاون مسائل تتصل بالقانون التجاري الدولي والبيئة، وجوانب من قانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

* يستند في هذا التقرير إلى المعلومات الواردة من الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية.

باء - التمثيل في الاجتماعات والمؤتمرات

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، مُثِّلت المنظمة الاستشارية في دورتي الجمعية العامة السابعة والخمسين والثامنة والخمسين. ومُثِّلت أيضا في دورات لجنة القانون الدولي الرابعة والخمسين (٢٠٠٢) والخامسة والخمسين (٢٠٠٣) والسادسة والخمسين (٢٠٠٤)؛ وفي دورتي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الخامسة والثلاثين (٢٠٠٢) والسابعة والثلاثين (٢٠٠٤) ودورتي اللجنة المختصة لإعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي حلقة عمل منظمة التجارة الدولية بشأن تسوية المنازعات المدرجة في نطاق القانون التجاري الدولي؛ وفي دورة المؤتمر الثامن لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والدورة السادسة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفولكلور) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما مُثِّلت المنظمة الاستشارية في المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي المعني باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد.

٥ - وشارك ممثلون عن مختلف هيئات الأمم المتحدة في دورتي المنظمة الاستشارية الحادية والأربعين المعقودة في أبوجا^(١) والثانية والأربعين المعقودة في سيول^(٢). وكان من بينهم ممثلون عن محكمة العدل الدولية، ولجنة القانون الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجامعة الأمم المتحدة. وشارك أيضا ممثلون عن المحكمة الجنائية الدولية والمنظمة الدولية للهجرة في دورتي المنظمة الاستشارية.

٦ - وكما أوضحت العادة، تجري في الدورات السنوية للمنظمة الاستشارية مناقشة المواضيع المدرجة في برنامج العمل الراهن للجنة القانون الدولي. وهكذا جرت، خلال دورة المنظمة الاستشارية الثالثة والأربعين المعقودة في بالي، بإندونيسيا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مناقشات بشأن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة آنفة الذكر في دورتها الخامسة والخمسين. حيث حضر الدورة عضو من أعضاء اللجنة وقدم تقريرا عن أعمالها. كما عرض أمين عام المنظمة الاستشارية التقرير المتعلق بمداولاتها، أمام اللجنة في دورتها السادسة والخمسين المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

جيم - التدابير الرامية إلى تعزيز أعمال اللجنة السادسة للجمعية العامة

٧ - وفاء من المنظمة الاستشارية بمهمتها المتمثلة في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بها، وتيسيرا لمشاركة تلك الدول على نحو نشط في أعمال الجمعية العامة، تعد المنظمة بصفة منتظمة مذكرات وتعليقات بشأن بنود مختارة من جدول أعمال الجمعية العامة وعلى الأخص، البنود قيد النظر في اللجنة السادسة.

٨ - وقد أعدت أمانة المنظمة الاستشارية من أجل الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، مذكرات وتعليقات بشأن: تقرير لجنة القانون الدولي عن دورتها الرابعة والخمسين؛ وتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الخامسة والثلاثين؛ والمحيطات وقانون البحار؛ وتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمساعدة الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات؛ وإنشاء محكمة جنائية دولية؛ وتدابير القضاء على الإرهاب الدولي؛ ووضع صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣).

٩ - وأعدت أمانة المنظمة الاستشارية من أجل الدورة الثامنة والخمسين، مذكرات وتعليقات بشأن بنود مماثلة^(٤) وأيضاً بشأن الحصانات القضائية للدول وممتلكاتها من الولاية.

١٠ - ونُظمت أيضاً، أثناء دورات الجمعية العامة، مشاورات بين ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية والدول أو الهيئات الأخرى المهتمة لتبادل وجهات النظر حول المسائل محل الاهتمام المشترك. فعلى سبيل المثال، عقدت المنظمة الاستشارية، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اجتماعاً للمستشارين القانونيين من الدول الأعضاء بها، وكان ذلك في أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وحضر الاجتماع المستشارون القانونيون المشاركون في أعمال تلك الدورة. كما حضره وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة السادسة ومدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية. وناقش الاجتماع قانون البحار والإرهاب الدولي والفساد^(٥).

١١ - وخلال اجتماع المستشارين القانونيين المنتمين إلى الدول الأعضاء بالمنظمة الاستشارية، الذي عقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أُجريت مناقشات مع بعض أعضاء لجنة القانون الدولي. وإضافة إلى البيانات التي أدلى بها العديد من المستشارين القانونيين من الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية، تكلم في الاجتماع كل من رئيس محكمة العدل الدولية، ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية، والمستشار

القانوني للأمم المتحدة، ورئيس اللجنة السادسة ورئيس لجنة القانون الدولي وبعض أعضاء اللجنة. وركزت المداولات على المواضيع التالية: مسؤولية المنظمات الدولية؛ الموارد الطبيعية المشتركة؛ الحصانات القضائية للدول وممتلكاتها من الولاية. وتوطيدا للتعاون في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، من المزمع أن يجري التركيز في الاجتماعات القادمة على إجراء دراسة متعمقة لبند أو أكثر من بنود برنامج عمل اللجنة الراهن.

دال - التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية

١٢ - واصلت المنظمة الاستشارية، خلال الفترة قيد الاستعراض رصد التقدم المحرز في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وأعدت أمانتها، في دورتيها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين، مذكرات وتعليقات في هذا الصدد. وتشني المنظمة الاستشارية على اللجنة آفة الذكر لنجاحها في إتمام صياغة القانون النموذجي بشأن حسم المنازعات التجارية الدولية واعتماده وهو مرفق بقرار الجمعية العامة ٧٦/٥٨ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص وهي الأحكام المرفقة بقرار الجمعية العامة ٧٦/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتحث أيضا دولها الأعضاء على النظر في اعتماد النصوص الأخرى التي أعدتها اللجنة أو التصديق عليها أو الانضمام إليها.

١٣ - وأعدت أمانة المنظمة الاستشارية تقارير مرحلية لتغطية الأنشطة التشريعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بتطوير القانون التجاري الدولي والمسائل ذات الصلة مثل الأونكتاد والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص وذلك كيما تنظر فيها المنظمة الاستشارية في دورتيها الحادية والأربعين والثانية والأربعين.

١٤ - وما برحت المنظمة الاستشارية منخرطة في رصد أعمال منظمة التجارة العالمية وأدائها. وخلال الدورة الحادية والأربعين، قدمت أمانة المنظمة الاستشارية تقريرا عن نتائج مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الرابع المعقود في الدوحة والذي تمخض عنه جولة مفاوضات الدوحة بشأن التنمية. وفي الدورة الثانية والأربعين، قدمت الأمانة تقريرا عن التقدم المحرز في تلك المفاوضات ركز فيه، بوجه خاص، على استعراض التفاهم المتعلق بتسوية النزاعات. كما نُشرت دراسة أعدتها الأمانة عن المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

هاء - تدابير تعزيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها

١٥ - تواصل المنظمة الاستشارية القيام، عن كثب، برصد أعمال ومهام المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار والهيئات الأخرى ذات الصلة وتشجع كذلك الدول الأعضاء بها على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٦ - وفي الدورة الحادية والأربعين المعقودة في أبوجا، في عام ٢٠٠٢، أحاطت المنظمة الاستشارية علماً بمداولات عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار وهي العملية التي أنشأها الجمعية العامة من أجل تيسير القيام كل عام باستعراض التطورات. وفي الدورة الثانية والأربعين المعقودة في سيول، في عام ٢٠٠٣، رحبت المنظمة الاستشارية بتمديد العملية الاستشارية لفترة ثلاث سنوات أخرى. ورحبت بالدور النشط الذي تضطلع به في الوقت الراهن المحكمة الدولية لقانون البحار في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالمحيطات بالوسائل السلمية. وحثت المنظمة الاستشارية الدول الأعضاء على المشاركة على نحو كامل وفعال في أعمال السلطة الدولية لقاع البحار والهيئات الأخرى المتصلة بها التي أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ من أجل كفالة وضمان المصالح المشروعة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

١٧ - وما برح قانون البحار يشكل بندا هاماً على جدول أعمال المنظمة الاستشارية. فقد أدرج في جدول أعمال دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في بالي، في عام ٢٠٠٤.

واو - تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى

١٨ - أبرمت المنظمة الاستشارية، خلال الفترة قيد الاستعراض، مذكرتي تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وذلك في عام ٢٠٠٢. كما أحرزت تقدماً في المفاوضات بشأن إبرام اتفاقات تعاون مع الأونكتاد واليونسيف. فتلك الاتفاقات ترسي أسساً مفيدة لتعزيز علاقات العمل مع الوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الدولية الأخرى. ويشمل هذا التعاون تنظيم اجتماعات وحلقات عمل مشتركة حول المواضيع محل الاهتمام المشترك. كما أن مشاركة أهل الرأي والخبراء في اجتماعات المنظمة الاستشارية تشري المداولات.

زاي - مسألة اللاجئين

١٩ - ظلت المنظمة الاستشارية تشارك بنشاط في دراسة قانون اللاجئين، وتعمل في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتصل بهذا الغرض. وتتسم مساهمة المنظمة الاستشارية في هذا الموضوع بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الآسيوية والأفريقية.

٢٠ - وعملاً بالقرار ٤٢/٣ المتخذ في الدورة الثانية والأربعين للمنظمة الاستشارية، نظمت أمانة المنظمة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حلقة دراسية، في نيودلهي في يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بشأن تعزيز حماية اللاجئين في حركات الهجرة وقد دارت المناقشات حول المواضيع التالية: "الهجرة وحماية اللاجئين في السياق الآسيوي الأفريقي: السياسات العامة والقانون والممارسة"؛ و "تعزيز نظم اللجوء: التحديات والوسائل القانونية للتصدي لها"؛ و "اللجوء وشواغل الأمن القومي في سياق يتصل باللاجئين". وشملت المسائل التي تهم البلدان الآسيوية والأفريقية في الوقت الحاضر والتي أثرت خلال المناقشات مسألتا العولمة والهجرة؛ واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وتعريف اللاجئين؛ والحماية الفعالة ونوعية ظروف اللجوء؛ والأمن القومي؛ والحلول الدائمة والأسباب الجذرية؛ وتقاسم الأعباء والمسؤوليات الدولية.

٢١ - وفي متابعة للحلقة الدراسية، اقترحت المنظمة الاستشارية إجراء دراسة متعمقة لموضوع: "انعدام الجنسية: لمحة عامة من المنظور الأفريقي والآسيوي والشرق أوسطي". وسيلتمس في الدراسة الوقوف على حجم ونطاق مشكلة انعدام الجنسية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط؛ واستبانة الأسباب المحددة لانعدام الجنسية؛ والمناطق التي يمكن أن يرجع فيها انعدام الجنسية إلى ارتفاع معدلات الهجرة والتشرد والاتجار بالأفراد أو بوجود حالات الضعف المعينة لدى الأفراد. بمن فيهم النساء والأطفال، واستجلاء النهج أو أفضل الممارسات التي تتبعها الدول في معالجة مثل تلك الحالات وسد الفجوات. وبهذا الخصوص، تبدي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استعدادها لدعم الدراسة المقترحة من خلال تقديم المشورة والمساعدة الفنيين، فضلاً عن توفير التمويل عند الاقتضاء.

حاء - البيئة والتنمية المستدامة

٢٢ - ظلت القضايا القانونية المتعلقة بالبيئة والتنمية مدرجة في جدول أعمال المنظمة الاستشارية لما يربو على ثلاثة عقود من الزمان. وفي أعقاب مؤتمر الأمم

المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في حزيران/يونيه ١٩٩٢، انصب برنامج عمل المنظمة الاستشارية بصفة رئيسية على مسائل تتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما ركزت أمانة المنظمة في أعمال متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، في عام ٢٠٠٢ على إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة التنفيذ المتصلة بها.

٢٣ - وترصد المنظمة الاستشارية أيضا مدى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك، بوجه خاص، بالتركيز على عمل مؤتمر الأطراف. وتم تجديد الولاية في هذا الصدد، في الدورتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين.

طاء - تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود: الجزاءات المفروضة ضد أطراف ثالثة

٢٤ - لا يزال البند المعنون "تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود: الجزاءات المفروضة ضد أطراف ثالثة"، مدرجا في جدول أعمال المنظمة الاستشارية. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، طُلب إلى الأمانة أن تواصل دراسة الجوانب القانونية المتصلة بهذا البند، وأن تبحث أيضا مسألة الأوامر التنفيذية التي تفرض بموجبها جزاءات على الدول المستهدفة. وفضلا عن ذلك، حُثت الدول الأعضاء على تقديم المعلومات والمواد ذات الصلة إلى أمانة المنظمة.

ياء - إبعاد الفلسطينيين والممارسات الإسرائيلية الأخرى، ومن بينها هجرة اليهود الجماعية واستيطانهم في جميع الأراضي المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩

٢٥ - ظل البند المعنون "إبعاد الفلسطينيين والممارسات الإسرائيلية الأخرى، ومن بينها هجرة اليهود الجماعية واستيطانهم في جميع الأراضي المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩" مدرجا في جدول أعمال المنظمة الاستشارية منذ عام ١٩٨٨. وقد دعت القرارات المتخذة في دورات متتالية إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك الاتفاقات الأخرى الموقعة بين مختلف الأطراف لكفالة إرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

كاف - التعاون في مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال

٢٦ - تناولت المنظمة الاستشارية لأول مرة البند المتعلق بالتعاون في مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، في دورتها الأربعين المعقودة في نيودلهي في عام ٢٠٠١. وتقوم أمانة المنظمة حاليا بتجميع التشريعات الوطنية والمعلومات الأخرى ذات الصلة من أجل إعداد دراسة بشأن هذا البند. وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تلقت أمانة المنظمة معلومات عن التشريعات الوطنية وتعليقات من ٢٠ دولة من الدول الأعضاء.

٢٧ - وعلى هامش دورة المنظمة الاستشارية الثالثة والأربعين المعقودة في بالي في عام ٢٠٠٤ عُقد اجتماع خاص ليوم واحد حول موضوع: "التعاون في مكافحة الاتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال". وقد ضمّ المحاضرون خبراء من كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وتناولت المداولات باستفاضة القضايا المتعلقة بمراقبة الجريمة وحماية الضحايا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاينة عليها؛ والتعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وحماية اللاجئين وضحايا الاتجار؛ والمبادرات المضطلع بها في إندونيسيا بدعم من اليونسيف؛ والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

٢٨ - وذكر المشاركون في الاجتماع أن الاتجار بالأشخاص يُعد في رأيهم، مشكلة عالمية تتطلب نهجا عالمية. ولوحظ أن الاتجار بالأشخاص هو أساسا مسألة من مسائل حقوق الإنسان. وتم التأكيد على ضرورة أن يعامل ضحايا الاتجار وفق معايير حقوق الإنسان المستقر عليها لا كمجرمين. وجرى التشديد على ضرورة إيلاء النساء والأطفال اعتبارا خاصا بوصفهم أكثر تعرضا للاتجار. ولوحظ كذلك وجود صلة بين الاتجار بالأشخاص وأشكال أخرى من تدفق حركة البشر مثل الهجرة وحالة اللجوء. وبالتالي تم التأكيد على معالجة مسألة الاتجار على نحو متكامل وشامل وفي إطار الهجرة الأوسع. كما اتفق على الإبقاء على هذا البند في جدول أعمال المنظمة الاستشارية ومواصلة التنسيق الوثيق مع جميع المنظمات الدولية المعنية.

لام - توفير الحماية القانونية للعمال المهاجرين

٢٩ - ظل البند المعنون "توفير الحماية القانونية للعمال المهاجرين" على جدول أعمال المنظمة الاستشارية منذ دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في مانيلا سنة ١٩٩٦. وجرى التوقيع على اتفاق تعاون بين المنظمة الاستشارية والمنظمة الدولية للهجرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٣٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت أمانة المنظمة الاستشارية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بإعداد مشروع اتفاق نموذجي للتعاون الإقليمي بين دول المنشأ ودول المقصد/العمالة لأغراض التعاون في المسائل المتصلة بالعمال المهاجرين. ونظر في المشروع في الدورة الحادية والأربعين المعقودة في أبوجا، سنة ٢٠٠٢ واتخذ قرار كُلف بموجبه الأمين العام للمنظمة الاستشارية بالنظر في عقد اجتماع لفريق الخبراء. وتعتزم المنظمة الاستشارية عقد ذلك الاجتماع، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والدول الأعضاء، لاحقا في سنة ٢٠٠٤.

٣١ - ولدى إعداد تقريرَي الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين، أخذت أمانة المنظمة الاستشارية في الاعتبار بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وإنشاء لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ فضلا عن تدشين اللجنة العالمية للهجرة الدولية وفريق جنيف المعني بالهجرة.

ميم - الإرهاب الدولي

٣٢ - أدرج البند المتعلق بالإرهاب الدولي في جدول أعمال المنظمة الاستشارية في دورتها الأربعين. وما زالت المنظمة الاستشارية ترصد التقدم المحرز في عمل اللجنة المخصصة. المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وتبلغ عنه.

٣٣ - ونظمت المنظمة الاستشارية بمساعدة مفوضية حقوق الإنسان اجتماعا خاصا ليوم واحد عن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ خلال الدورة الحادية والأربعين. وركزت المناقشات على حماية حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين وغيرهم في سياق اتخاذ التدابير لمحاربة الإرهاب.

نون - المحكمة الجنائية الدولية: آخر التطورات

٣٤ - بدأ نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وببدء نفاذه، غيرت المنظمة الاستشارية اتجاه عملها لتركز على أنشطة جمعية الدول الأطراف

وعلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتسيير عملها، وعلى التطورات الأخرى المتصلة بعملها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإبرام اتفاقات بموجب المادة ٩٨.

٣٥ - وقد جرى التشدد في دورتي المنظمة الاستشارية الحادية والأربعين والثانية والأربعين على أهمية قبول نظام روما الأساسي عالميا. وفي هذا الصدد، شجعت المنظمة الاستشارية أيضا الدول الأعضاء فيها على النظر في التصديق على نظام روما الأساسي وعلى اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية والانضمام إليهما.

سين - وضع صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد

٣٦ - أُدرج البند المعنون وضع صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين للمنظمة الاستشارية المعقودة عام ٢٠٠٢.

٣٧ - وفي الدورة الثانية والأربعين للمنظمة الاستشارية، قدمت الأمانة تقريرا عن الجهود الرامية إلى وضع صك قانوني فعال لمكافحة الفساد. وسلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في صياغة الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الفساد. وقد اتخذ قرار يحث الدول الأعضاء على المشاركة بشكل نشط في عمل اللجنة المخصصة ويكلف المنظمة الاستشارية بمواصلة رصد التطورات في صياغة الاتفاقية.

٣٨ - وبعد اعتماد الاتفاقية، شاركت أمانة المنظمة الاستشارية وقدمت بيانا باسم المنظمة الاستشارية في المؤتمر الرفيع المستوى المعقود في ميريدا، بالمكسيك، في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بغرض التوقيع على الاتفاقية.

ثالثا - أنشطة أخرى تقوم بها المنظمة الاستشارية

ألف - مركز البحث والتدريب

٣٩ - وفقا للقرار 42/ORG المتخذ في الدورة الثانية والأربعين للمنظمة الاستشارية المعقودة سنة ٢٠٠٣، طلبت الدول الأعضاء إلى أمين عام المنظمة ما يلي: (أ) مواصلة تحديث وتحسين الكفاءة الفنية للموقع الشبكي تيسيرا للتواصل بين الأمانة والدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى؛ (ب) تعزيز بناء قدرات مركز البحث والتدريب للقيام بالمزيد من مشاريع البحث في القانون الدولي ولتنظيم برامج تدريبية لصالح رعايا الدول الأعضاء الذين يعالجون مسائل القانون الدولي. وحث القرار الدول الأعضاء على تزويد المركز بالمعلومات وبالمواد الضرورية الأخرى.

٤٠ - واشترك المركز، مع اليونسف، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، في تنظيم حلقة دراسية ليوم واحد بشأن الحماية القانونية للأطفال. بموجب القانون الدولي. ونظمت مناقشات حول المواضيع التالية: حماية الأطفال. بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛ والتعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال؛ وإعمال حقوق الطفل فعليا على الصعيد المحلي وحمايتها بواسطة التشريعات الوطنية. وكان من بين المشاركين أعضاء من السلك الدبلوماسي والدوائر الأكاديمية في نيودلهي.

٤١ - وأجرى المركز بحثا ودراسة متعمقين عن المعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي قدمت لمحة عامة عن سير العمل بالأحكام الخاصة والتفضيلية المنصوص عليها في الاتفاقات بالاقتراح مع البيانات والملاحظات التي أدلى بها أعضاء منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بتنفيذ وإدارة أحكام خاصة وتفضيلية معينة في عملية التفاوض التجاري الجارية.

باء - المنشورات

٤٢ - تصدر الأمانة في كل عام تقريرا سنويا هو التقرير ووثائق مختارة. والأخير في هذه السلسلة هو تقرير الدورة الثانية والأربعين المعقودة في سيول، في جمهورية كوريا، ٢٠٠٣ ووثائق مختارة من وثائقها. ووفقا لسياسة المنظمة الاستشارية الجديدة في ما يتعلق بالنشر، أُعيدت تسمية السلسلة بـ "حولية المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية". ويتضمن هذا المنشور معلومات أساسية وعرضا عاما للمناقشات التي جرت خلال الدورة الثانية والأربعين ودراسات مختارة أعدتها الأمانة عن المواضيع المدرجة في جدول أعمالها.

٤٣ - كما نشر موظفو أمانة المنظمة الاستشارية، في مجلات القانون الدولي، مقالات عن الإرهاب وتسليم الأشخاص المطلوبين والفساد.

رابعا - جهود المنظمة الاستشارية الرامية إلى تعزيز التحكيم الدولي

٤٤ - أنشأت المنظمة الاستشارية، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التحكيم الدولي، مركزا إقليميا للتحكيم في كوالالمبور سنة ١٩٧٨ ومركزا إقليميا للتحكيم في القاهرة سنة ١٩٧٩. وتعترف الاتفاقات الموقعة مع الحكومتين المضيفتين بوضع المركزين بوصفهما منظمين حكوميتين دوليتين تتمتعان ببعض الحصانات والامتيازات. مما يكفل استقلالية عملهما. وفي سنة ١٩٨٠، أبرم اتفاق مع نيجيريا لإنشاء مركز ثالث في لاغوس. وافتتح المركز رسميا في آذار/مارس ١٩٨٩. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وقّع اتفاق لإضفاء الطابع الرسمي على استمرار عمل المركز لفترة خمس سنوات بدءا من كانون الثاني/يناير

١٩٩٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويقع مركز إقليمي رابع للتحكيم في طهران. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، صدقت الحكومة المضيفة على الاتفاق المنشئ لمركز طهران.

٤٥ - وفي سنة ٢٠٠٣، احتفل مركز كوالالمبور بيويله الفضي. وعقد المركز مؤتمرا دوليا بشأن تسوية النزاعات التجارية في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وحضر المؤتمر ممثلون عن العديد من الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات تحكيمية أخرى.

٤٦ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، احتفل مركز القاهرة بيويله الفضي. وحضرت الاحتفال شخصيات مهمة من البلد المضيف وبلدان ومؤسسات دولية أخرى. وخلال الاحتفالات، قدمت ميداليات شرف لبعض الشخصيات لمساهمتها في تطوير المركز وفي عمله.

الحواشي

- (١) للاطلاع على التفاصيل، انظر حولية المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، تقرير الدورة الحادية والأربعين، المعقودة في أبوجا، نيجيريا، ١٥-١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ووثائق مختارة من وثائقها.
- (٢) للاطلاع على التفاصيل، انظر حولية المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، المجلد الأول (٢٠٠٢). وقد أُعيدت تسمية المنشور السابق، التقرير والوثائق المختارة، بالحولية.
- (٣) انظر AALCO/UNGA/LVII/2002.
- (٤) انظر AALCO/UNGA/58/2003.
- (٥) للاطلاع على التفاصيل، انظر AALCO/XLII/SEOUL/2003/515.

الجزء الثالث

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

موجز

مُنحت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مركز المراقب في الجمعية العامة بموجب قرار الجمعية ٥/٥٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ويُقدم هذا التقرير امتثالا للقرار ٣٤/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويقدم التقرير موجزاً مختصراً عن حالة العلاقة التعاونية بين المنظمة ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وقد دخل بعض مؤسسات الأمم المتحدة في اتفاقات تعاونية رسمية مع المنظمة، واستهلت برامج مشتركة تتعلق بمجالات محل اهتمام مشترك. ويوصى باستمرار هذا التعاون وتعزيزه في المجالات محل الاهتمام المشترك، بما في ذلك في المجالات المحددة في اتفاقات التعاون.

أولاً - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - استمر التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وفقاً لاتفاق التعاون الموقع بينهما في استانبول في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد تجلت ثماره أكثر ما تجلت في ميادين النقل وتشجيع تنظيم المشاريع ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم وتطويرها. وتجري مفاوضات حول توسيع نطاق التعاون في مجالي تيسير التجارة والطاقة المستدامة. وفي إطار صندوق تنمية المشاريع التابع للمنظمة والمنشأ حديثاً، يجري على نحو خاص استكشاف إمكانيات القيام بأنشطة مشتركة تحظى باهتمام متبادل.

٢ - وفي مجال النقل، ساعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إعداد خريطة طريق النقل الدائري لمنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود والطرق غير الساحلية المتصلة بها، فضلاً عن رصد عملية مواءمة التشريع الوطني للدول الأعضاء في المنظمة على أساس

انضمامها إلى اتفاقات واتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا الرئيسية. وعاونت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا في تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة على المستوى الوزاري بشأن تيسير نقل البضائع برا في منطقة المنظمة. وفي مجال تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عمل الفريق العامل التابع للمنظمة والمعني بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وشاركت في تنظيم عدد من حلقات العمل/الحلقات الدراسية بشأن المسائل المتصلة بهذا الموضوع.

٣ - وشاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الاجتماعات نصف السنوية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة. وشارك أمين عام الأمانة الدولية الدائمة للمنظمة، في آخر دورة سنوية للجنة الاقتصادية لأوروبا. ونوقشت، مع الأمين العام لمصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود، إمكانيات توسيع نطاق التعاون مع المؤسسات المرتبطة بمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، لا سيما المصرف المذكور، وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٤، عندما شارك في اجتماع المائدة المستديرة المعني بالمبادرات الإقليمية والتعاون في حفز التنافس، المعقد خلال الدورة السنوية الأخيرة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

ثانيا - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٤ - تعاونت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في تنفيذ المشروع المتعلق بتعزيز المؤسسات بغية تيسير تجارة المنتجات الزراعية الإقليمية وداخل المنطقة الواحدة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة ومتابعته، وخاصة في ما يتعلق بعقد سلسلة من الحلقات الدراسية في دول مختارة من الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بناء على توصيات متعلقة بالسياسات العامة مصاغة في إطار المشروع. واستمر التعاون أيضا بشأن إعداد مشروع لتشجيع تربية النحل بين الأسر الريفية المنخفضة الدخل من أجل تحقيق إيرادات إضافية في أربع من الدول الأعضاء في المنظمة.

٥ - ويجري العمل على إعداد مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة الأغذية والزراعة.

ثالثا - منظمة التجارة العالمية

٦ - شاركت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في الحلقة الدراسية الإقليمية التي نظمتها منظمة التجارة العالمية، في سالونيك، اليونان، في يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لمسؤولي سياسات التجارة في الدول الأعضاء في منظمة

التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بشأن برنامج الدوحة للتنمية: التحضير لمؤتمر كانكون الوزاري.

رابعاً - البنك الدولي

٧ - بعد المشاورات بين رئيس البنك الدولي والرئيس الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود التي عُقدت في سنة ٢٠٠٣، استهلكت عملية تهدف إلى وضع اتفاق رسمي بشأن التعاون بين المنظميتين. وبناء على مقترح البنك الدولي، وقعت المنظمة والبرنامج المعني بمنطقة أوروبا ووسط آسيا التابع للبنك الدولي رسالة مشتركة موجهة إلى موظفي كل من المنظميتين العاملين في البلدان الأعضاء المشتركة بشأن مجالات التعاون المشترك.

خامساً - المنظمة العالمية للسياحة

٨ - تبادلت بين الأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومسؤولي المنظمة العالمية للسياحة الرفيعة المستوى رسائل أعرب فيها عن الاستعداد لإضفاء الطابع الرسمي على الاتصالات بين المنظميتين. ومن الناحية العملية، تعاونت المنظمة العالمية للسياحة مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في تنظيم الحلقة الدراسية المتعلقة باستراتيجيات التسويق والترويج المعقودة في استانبول، في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

سادساً - استنتاج وتوصية

٩ - اتخذ الأمين العام مزيد من الخطوات صوب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٧ المتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، تشمل إجراء مشاورات مع تلك المنظمة واستهلال برامج مشتركة تتعلق بالمجالات محل الاهتمام المشترك لدى كلتي المنظميتين.

١٠ - ويجدر بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة مواصلة إجراء المشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وإعداد وتنفيذ برامج مشتركة تتصل بالمجالات محل الاهتمام المشترك، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات التعاون الآتية الذكر.

الجزء الرابع

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

موجز

اتخذت الجمعية العامة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، القرار ٣٨/٥٧ الذي دعت فيه مختلف الوكالات المتخصصة وسائر منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة إلى توحيد جهودها من أجل تحقيق أهداف منظمة التعاون الاقتصادي وغاياتها.

وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير موجزاً مختصراً عن حالة العلاقة التعاونية بين منظمة التعاون الاقتصادي ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

أولاً - معلومات أساسية

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والمتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وفي ذلك القرار طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذه. ويورد التقرير خلاصة موجزة عن حالة العلاقة التعاونية بين منظمة التعاون الاقتصادي ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

ثانياً - حالة العلاقة التعاونية بين منظمة التعاون الاقتصادي ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢ - في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، جرى في جنيف توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي. واتفقت المنطمتان على التعاون في مجالات النقل؛ والتجارة والصناعة وتنظيم المشاريع؛ والتنمية المستدامة للطاقة؛ وحماية البيئة؛ والتحليل الاقتصادي والإحصاءات الاقتصادية. واتفقتا كذلك على عقد مشاورات دورية وتبادل المعلومات والوثائق والمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة. وفي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه

٢٠٠٣، شارك الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وأجرى مشاورات مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا تناولت المواضيع محل الاهتمام المشترك.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣ - جرى تحليل أداء الاقتصاد الكلي والمسائل المتصلة به والسياسات المتبعة بشأنه في الدول الـ ١٠ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، مما شمل التوقعات الخاصة بها في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك في الدراستين الاستقصائيتين الاقتصاديتين والاجتماعيتين لآسيا والمحيط الهادئ اللتين اضطلع بهما في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية. وقد ركزت الدراسة الاستقصائية لسنة ٢٠٠٣ على جهود القطاع العام في مجالي التعليم والصحة، وعلى التدهور البيئي في البلدان النامية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. أما الدراسة الاستقصائية لسنة ٢٠٠٤ فقد بحثت الاتجاهات فيما يتعلق بأبعاد بعينها من أبعاد الفقر للتعرف على طبيعة الفقر ومداه في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وقدم استعراض نقدي للاستراتيجيات والبرامج الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر، بما في ذلك الاستراتيجيات والبرامج التي تم تناولها ضمن إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عقد في دوشانبي، المؤتمر الاقتصادي الدولي المعني بطاجيكستان في السياق الإقليمي لوسط آسيا. وحضر المؤتمر ممثلو جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وأتاح هذا المؤتمر فرصا وافرة لتعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في مساعدة البلدان المهتمة بمجالات من قبيل سياسة الاقتصاد الكلي، وتشجيع وتسهيل التجارة والاستثمار.

٥ - وجرى إعداد دراسات قطرية لتقييم أثر العولمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في بلدان وسط آسيا، كما عقدت في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، حلقات دراسية وطنية بشأن بناء القدرات في بلدان وسط آسيا من أجل إدارة العولمة، في كل من أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وذلك في إطار مشروع حساب التنمية المعني ببناء قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل إدارة العولمة.

٦ - وتعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ مشروع يتعلق بتعزيز فرص توليد الدخل والعمالة من أجل الفئات الضعيفة من سكان بلدان وسط

آسيا خلال مرحلة التحول الاقتصادي، وذلك بتمويل من الحكومة اليابانية. وتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في تصنيف وتقييم البرامج القائمة المتعلقة بتوليد الدخل والعمالة في بلدان وسط آسيا، بما في ذلك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان)، بغرض تحسين فعالية هذه البرامج، وعند الاقتضاء، توجيهها إلى الفئات الضعيفة من السكان خلال مرحلة التحول إلى نظام اقتصاد السوق. وتشمل الأنشطة التي تم تنفيذها في سنة ٢٠٠٣، والتي تقرر تنفيذها في سنة ٢٠٠٤ ما يلي: (أ) إعداد دراسات قطرية عن تصنيف وتقييم الموجود من برامج توليد الدخل والعمالة، ورصد مختلف البرامج المعنية بالقضاء على الفقر؛ (ب) إعداد دراستين دون إقليميتين عن التحليل المقارن للتجارب ذات الصلة في مجال تنفيذ برامج توليد الدخل والعمالة في طائفة مختارة من بلدان آسيا ووسط آسيا؛ (ج) تنظيم حلقات دراسية وطنية لتقييم الموجود من برامج توليد الدخل والعمالة في تلك البلدان، وزيادة فعاليتها من خلال الأخذ بأفضل الممارسات.

٧ - وتقيم اللجنة ومنظمة التعاون الاقتصادي حواراً متصلاً بهدف تقوية العلاقات التعاونية في المجالات محل الاهتمام المتبادل. وتحقيقاً لهذه الغاية، بات من المعتاد أن يشارك مسؤولو كل منهما في المناسبات التي تنظمها الأخرى وفي المناقشات الثنائية التي تجري في تلك المناسبات. وتوجد كذلك آلية للتشاور بصفة منتظمة تعد منظمة التعاون الاقتصادي شريكاً نشطاً فيها، وهي الاجتماعات التشاورية بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد عقد الاجتماع الاستشاري الثامن في طهران في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وعقد الاجتماع الاستشاري التاسع في شنغهاي في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٨ - وشاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المؤتمر الإقليمي الأول لمنظمة التعاون الاقتصادي المعني بالاستثمار، الذي عقد في جزيرة كيش، بجمهورية إيران الإسلامية، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، حيث قدمت ورقة بشأن اتجاهات العولمة فيما يخص تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونظم السياسات ودور اللجنة في هذا الصدد.

٩ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التعاون على نحو وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان النقل، بما في ذلك التعاون في تنفيذ مشروع تطوير الهياكل الأساسية للنقل البري في آسيا، الذي يشمل الطريق الآسيوي البري السريع وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا وتسهيل النقل البري.

١٠ - وقد قطع شوط كبير في مجال تنسيق تطوير الطرق الرئيسية في آسيا، وكذلك بين آسيا وأوروبا، مما تجسد في صياغة اتفاق حكومي دولي بشأن شبكة الطريق الآسيوي البري السريع، بالتعاون مع البلدان والمنظمات المعنية. وقد جرت دراسة المشروع الأولي للاتفاق خلال اجتماع لفريق عامل عقد في بانكوك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وعقدت، في عام ٢٠٠٣، أربع حلقات دراسية دون إقليمية معنية بأربعة مناطق دون إقليمية. بما في ذلك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وبلدان القوقاز، بغرض توسيع نطاق مشاركة البلدان في عملية الصياغة. وجرى لاحقاً، خلال اجتماع حكومي دولي عقد في بانكوك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اعتماد الاتفاق وإيداعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ووقع الاتفاق ٢٦ بلداً، خلال الدورة الستين لاجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في شنغهاي المعقودة في الصين، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وفتح باب التوقيع للبلدان الأخرى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١١ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي تعاونهما في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، في ميدان تسهيل النقل والحركة عبر الحدود، حيث شاركت منظمة التعاون الاقتصادي في أعمال الفريق العامل المعني بمشروع البرنامج، بما في ذلك خلال دورته التاسعة المعقودة في ألماتي، كازاخستان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

١٢ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي تعاونهما في إطار المشروع المتعلق بمسائل النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٣ - وفي إطار مشروع بناء القدرات في مجال إقامة روابط للنقل البري، والنقل البري والبحري بين الأقاليم، عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بإنشاء وصلات طرق النقل الرابطة فيما بين أوروبا وآسيا، في ألماتي في الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وشارك في هذا الاجتماع ممثل عن منظمة التعاون الاقتصادي. ويتوقع أن يتسع بصورة أكبر نطاق مشاركة منظمة التعاون الاقتصادي خلال هذا المشروع.

١٤ - وبدأت اللجنة في تنفيذ مشروع لتحديد الاحتياجات من الاستثمارات والأولويات فيما يتعلق بتطوير شبكة الطرق البرية الآسيوية السريعة وما يرتبط بها من وصلات تستخدم فيها وسائل نقل متعددة، ومحطات الشحن. ويشمل ذلك بلورة لمحات عامة دون إقليمية من

أجل وسط آسيا وشمالها، وجنوب آسيا وغربها، وجنوب شرق آسيا، وستعقد ثلاث حلقات دراسية دون إقليمية. ويهدف المشروع إلى تيسير الحوار بين البلدان الأعضاء والجهات المانحة بما يفضي إلى مشاريع استثمار ذات صلة بالأجزاء المحددة ذات الأولوية من الطريق البرية الآسيوية السريعة ومن الوصلات متعددة وسائل النقل، إضافة إلى تحسين النقل العابر للحدود. ومن المتوقع أن تنظم الحلقة الدراسية دون الإقليمية من أجل وسط آسيا وشمال آسيا، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي.

١٥ - وتتعاون اللجنة بشكل وثيق مع أمانة منظمة التعاون الاقتصادي من أجل إعداد الفصل الذي سيتناول في سياق التقرير المتعلق بحالة البيئة في آسيا والمحيط الهادئ، التحديات البيئية التي تواجه وسط آسيا. وفي هذا الصدد، سيجري، بالاشتراك مع أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، تنظيم اجتماع دول منطقة وسط آسيا دون الإقليمية الذي سيجري فيه التحضير للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ المزمع عقده في سنة ٢٠٠٥.

١٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عقدت في أنقرة، تركيا، حلقة عمل دون إقليمية بشأن تنفيذ نظام الحسابات الوطنية لسنة ١٩٩٣، اشترك في تنظيمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي وشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وكان من التوصيات الصادرة عن هذه الحلقة هي تنظيم حلقة عمل بشأن تقييم وتحسين نوعية الإحصاءات: قياس الاقتصاد غير الخاضع للمراقبة. وعقدت هذه الحلقة في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو سنة ٢٠٠٤ في بانكوك، بدعم مالي و/أو تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومصرف التنمية الآسيوي. وكانت منظمة التعاون الاقتصادي ممثلة في الدورة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وشاركت مشاركة نشطة فيها، كما أبدت اهتمامها بالتعاون في عدد من الأنشطة الإحصائية التي سيضطلع بها مستقبلاً في المنطقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة مالية وتقنية بلغت قيمتها مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، بهدف تنفيذ مشروع بناء قدرات أمانة منظمة التعاون الاقتصادي. وفي إطار هذا المشروع، (أ) أجريت دراسات استشارية اشتركت فيها دول متعددة وتناولت القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي؛ (ب) جرت حوسبة مكتبة الأمانة وشراء كتب/مجلات من أجل

تلك المكتبة؛ (ج) تم شراء المعدات اللازمة لإنشاء وحدة نشر صغيرة في الأمانة؛ (د) جرى تطوير الهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات القائم في الأمانة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٨ - يقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حالياً المساعدة من أجل ما يلي: (أ) إجراء دراسات عن النقل المتعدد الوسائط؛ و (ب) وضع اتفاق للاستثمار مع منظمة التعاون الاقتصادي. وفيما يتعلق بمشروع النقل المتعدد الوسائط، ساعد الأونكتاد منظمة التعاون الاقتصادي في توظيف خبير استشاري، ووفر معلومات الآراء المبداء بشأن تكنولوجيا النقل الجديدة.

١٩ - وقام الأونكتاد في ضوء الاتفاقيات الدولية وغيرها من الاتفاقات الإقليمية المعنية بالاستثمار، بتعديل مشروع اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وجرى مراجعة مشروع الاتفاق هذا في اجتماع عقده فريق خبراء رفيع المستوى معني بالتجارة والاستثمار تابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

مركز التجارة الدولي المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٢٠ - استمر التعاون بين مركز التجارة الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي منذ سنة ٢٠٠٠. وفي إطار مذكرة التفاهم الموقعة في سنة ٢٠٠١، دعم مركز التجارة الدولي جهود أمانة منظمة التعاون الاقتصادي الرامية إلى تشجيع التوسع التجاري داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي.

٢١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، تلقت أمانة منظمة التعاون الاقتصادي من مركز التجارة الدولي تحليلاً لتدفق التجارة يقدم لمحة عامة عن التبادل التجاري داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. وأشار التحليل إلى كثير من الإمكانيات التجارية الهائلة. واقترح مشروعاً لتشجيع التجارة داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي عن طريق تنظيم اجتماع بين المشترين والبائعين للإفادة من تلك الإمكانيات. ويتوقع أن يكون للمشروع آثار إيجابية على التجارة داخل المنطقة، وعلى تعزيز الاتصالات في مجال الأعمال التجارية بين الشركات التجارية للدول الأعضاء. وفي نطاق تنفيذ ذلك المشروع، عقد في اسطنبول، في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠١، الاجتماع الأول بين المشترين والبائعين وضم ممثلي قطاع المنسوجات والملابس. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، عقد في ألماني، كازاخستان اجتماع ثاني بين المشترين والبائعين، وانصب على الأغذية والمشروبات. وعرضت حكومة تركيا أن تستضيف في

اسطنبول، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اجتماع ثالث بين المشتريين والبائعين بشأن، المنتجات الصيدلانية. وينظر المركز التجاري الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المسألة حاليا من أجل توفير التمويل الضروري.

٢٢ - ويزمّع في إطار المشروع نفسه عقد اجتماع لمنتدى الأعمال التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي ليكون منبرا لدوائر الأعمال التجارية من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، يعرضون فيه آرائهم جماعيا على قادة الدول الأعضاء. وعقد المنتدى الأول للأعمال التجارية على هامش مؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي السابع والاجتماع الثاني عشر لمجلس الوزراء المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في اسطنبول، تركيا. وتنتظر أمانة منظمة التعاون الاقتصادي حاليا في عقد منتدى ثان من هذا القبيل في واحدة من الدول الأعضاء بها.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٢٣ - عقدت في طهران في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، حلقة دراسية بشأن إدارة التكنولوجيا والمفاوضات المتصلة بنقل التكنولوجيا. وكانت تلك الحلقة، هي أول نشاط على الإطلاق، مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي واليونيدو. وقد نظم الحلقة الدراسية المذكورة المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا المتقدمة التابع لليونيدو. وتعكف المنظمتان معا، على التخطيط، في إطار برنامج إقليمي، لتنظيم حلقة دراسية في طهران بشأن صناعة تحويل المعادن المرتبطة بالزراعة.

٢٤ - ويجري حاليا استكشاف طرائق التعاون بين اليونيدو ومنظمة التعاون الاقتصادي، ويشمل ذلك إمكانية قيام اليونيدو بتقديم دعم تقني بغرض صياغة استراتيجية صناعية وخطة عمل لفائدة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي.

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٢٥ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، اكتملت المرحلة الأولى من مشروع إنشاء وحدة تنسيق في أمانة منظمة التعاون الاقتصادي تعنى بمكافحة المخدرات. وخلال فترة التنفيذ، استخدمت أموال مقدمة من الاتحاد الأوروبي واليابان، وكان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات هو الوكالة المسؤولة عن التنفيذ. وشارك أيضا، في المشروع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي قام بتقديم المعدات. وتم الاضطلاع بالأنشطة التالية: (أ) قامت جميع الدول الأعضاء بالتعريف بجهات التنسيق الوطنية التابعة لها؛ (ب) عقد اجتماعان لفرقتي عمل، أحدهما بشأن إنفاذ القانون، والثاني بشأن التنسيق بين الدول

الأعضاء، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، في طهران؛ (ج) أوفدت بعثة جرد إلى جميع الدول الأعضاء، باستثناء أفغانستان، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٠؛ (د) تم إعداد قائمة مؤقتة بأسماء الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في ميدان مكافحة المخدرات، أرسلت إلى الدول الأعضاء؛ (هـ) عيّنت نبذات قطرية مؤقتة للفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٠، تتصل بالحالة فيما يتعلق بالمخدرات والاتجاهات المؤقتة للمخدرات في الدول الأعضاء؛ (و) صمم موقع شبكي لوحدة تنسيق مكافحة المخدرات.

٢٦ - وبدأت المرحلة الثانية من المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. واعتماداً على ما أنجز من عمل خلال المرحلة الأولى من المشروع، تم بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، الاضطلاع بأنشطة جديدة من قبيل عقد اجتماع للمسؤولين المعنيين بمكافحة المخدرات، الذين يمثلون البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وتنظيم دورات تدريبية لهم. وتم كذلك إدماج الموقع الشبكي الخاص بمكافحة المخدرات في شبكة خاصة افتراضية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٧ - في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين منظمة التعاون الاقتصادي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نظمت ستة أنشطة مشتركة، كان آخرها اجتماع المائدة المستديرة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والشباب، الذي عقد في قيرغيزستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٨ - في سنة ٢٠٠٢، دعت منظمة التعاون الاقتصادي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى المشاركة في بعثة مشتركة لتحديد البرامج أوفدت إلى ستة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي. ومثل (الفاو) في هذه البعثة مكتبها الإقليمي في الشرق الأدنى، وشاركت الفاو في الاجتماع الوزاري الأول المعني بالزراعة فيما بين البلدان الأعضاء في هذه المنظمة، وقد عقد هذا الاجتماع في إسلام آباد، باكستان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وخلال هذا الاجتماع، وافقت الفاو على تقديم الدعم التقني لأمانة منظمة التعاون الاقتصادي. وأدرجت نتائج البعثة المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والفاو في مشروع الاستراتيجية الإقليمية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، وهو المشروع الذي نوقش خلال حدث نظم على هامش "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مضي خمس سنوات"، وقد عقد هذا المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٢٩ - وعلى إثر مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، التمسّت أمانة منظمة التعاون الاقتصادي دعماً تقنياً من الفاو لإعداد برنامج إقليمي للأمن الغذائي يتضمن مشاريع تعرض على الجهات المانحة. ورداً على هذا الطلب، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بصوغ مشروع للتعاون التقني الإقليمي يتعلق بتقديم الدعم لمنظمة التعاون الاقتصادي من أجل إعداد برنامج إقليمي للأمن الغذائي. وتمت الموافقة على مشروع التعاون التقني في آذار/مارس ٢٠٠٣، وهو الآن في طور التنفيذ. وعلاوة على إعداد البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي، يشمل المشروع الإقليمي للتعاون التقني عدداً من حلقات العمل التدريبية بشأن تحليل السياسات والتجارة الدولية وصياغة المشاريع وتقييمها. وسيكون المستفيد الرئيسي من حلقات العمل هذه هم موظفو أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، إلى جانب مراكز التنسيق في البلدان الأعضاء. ويتوقع أن يكتمل المشروع بحلول سنة ٢٠٠٤.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٠ - شارك المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التعاون الاقتصادي بشأن البيئة، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٣١ - واتفق اليونيب ومنظمة التعاون الاقتصادي على مشروع مذكرة تفاهم، من المنتظر أن يجري التوقيع عليها خلال الاجتماع الرابع عشر لمجلس وزراء بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، ومؤتمر القمة الثامن لمنظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في دوشاني، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٣٢ - يجري حالياً استكمال الصيغة النهائية لمشروع مذكرة تفاهم بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومن المتوقع أن يتم توقيع هذه المذكرة خلال الاجتماع الرابع عشر لمجلس وزراء بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، ومؤتمر القمة الثامن لمنظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في دوشاني، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

منظمة التجارة العالمية

٣٣ - على مدى عدة سنوات، ظل مستوى التعاون جيداً للغاية فيما بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي. فأمانة منظمة التعاون الاقتصادي لها مركز مراقب في لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وقد حضرت بانتظام اجتماعات هذه

اللجنة، كما دعيت لحضور الحدث المعروف باسم "أسبوع جنيف" الموجه للوفود التي ليس لديها تمثيل في جنيف، وكذلك إلى المنظمات الإقليمية.

٣٤ - وعقدت حلقات دراسية مشتركة بين المنظمين، في بلدان من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وفي مقر هذه المنظمة في طهران. وتقوم المنظمتان بانتظام بتبادل الجداول الزمنية بحيث تتيح كل منهما للآخرى فرصة حضور اجتماعاتها حيثما تسنى توفير مدخلات ذات صلة.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٥ - يوصى بالعمل على كفاءة تضافر جهود الوكالات المتخصصة المختلفة وغيرها من المؤسسات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المختصة، من أجل تنفيذ برامج منظمة التعاون الاقتصادي، ومشاريعها الاقتصادية.

الجزء الخامس

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

موجز

اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٧/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى دورتها التاسعة والخمسين عن الجوانب المختلفة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ومن ثم يقدم هذا التقرير عملاً بذلك القرار وهو يتناول بالتفصيل التعاون المتنامي بين المنظمتين فيما يتعلق بإضفاء بعد برلماني على أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الجنسين.

أولاً - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٧/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن مختلف أوجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.
- ٢ - ويقدم التقرير تفاصيل عن التعاون المتزايد بين المنظمتين في مجال إضفاء بعد برلماني على أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الأزمات والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والمسائل الجنسانية.
- ٣ - وكان منح الجمعية العامة، في قرارها ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الاتحاد البرلماني الدولي لمركز المراقب يمثل خطوة هامة في توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.
- ٤ - ويتناول التقرير أيضاً الجهود المؤسسية التي تهدف إلى توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة العالمية للبرلمانات، على النحو الذي ينص عليه قرار الجمعية العامة ٤٧/٥٧.

ثانياً - إجمالي الدعم الذي تقدمه البرلمانات إلى الأمم المتحدة

٥ - أكدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في مناسبات متكررة خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بصورة رسمية ضرورة البحث عن حلول متعددة الأطراف للصراعات ودعم وجود الأمم المتحدة قوية في صلب النظام الدولي. وفي جمعية الاتحاد الـ ١٠٨ للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في سانتياغو، في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣، اتخذ الاتحاد قراراً رداً على الصراع في العراق ووجه الانتباه بشكل خاص إلى أهمية احترام القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، وإعادة تأكيد الأهمية الأساسية لمبدأ تعدد الأطراف والتعاون الدولي في حل الصراعات.

٦ - واستقطب مبدأ تعدد الأطراف أيضاً أهمية كبيرة في جمعية الاتحاد التي انعقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣. ونوقشت في اللجنة الدائمة الأولى ضرورة تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف، وناشد الاجتماع بموجب قراره دعم الأمم المتحدة واحترام ميثاقها.

٧ - واضطلع الاتحاد البرلماني الدولي باستعراض شامل لطرق عمله لكي يقدم إسهاماً أكبر أهمية في مبدأ تعدد الأطراف وتوطيد التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات. وتمخض الاستعراض عن إنشاء لجان دائمة ولجان مخصصة لعقد اجتماعات بين برلمانيين من لجان برلمانية مختارة ودائمة ذات صلة لديهم معارف متخصصة بالقضايا التي تهم المنظمتين معاً. وقامت هذه اللجان في الآونة الأخيرة بمناقشة مسائل متنوعة تنوع الجوانب الإنسانية لإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية العابرة للحدود، وأزمة الشرق الأوسط، وتعزيز الوفاق الدولي وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات.

٨ - وفي ميدان حقوق الإنسان، انضم الاتحاد البرلماني الدولي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترتيب أول اجتماع على الإطلاق لمثلي هيئات حقوق الإنسان البرلمانية (جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٤). وأعد الاتحاد البرلماني الدولي، حرصاً منه على مساعدة المؤسسات الدولية على العمل بصورة أفضل مع البرلمانات، دليلاً حول الممارسة البرلمانية بالتعاون مع اليونسكو.

٩ - وفي متابعة لنتائج أول اجتماع عالمي على الإطلاق لرؤساء البرلمانات يعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك عشية مؤتمر قمة الألفية، سيعقد الاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات في آب/أغسطس عام ٢٠٠٥. والمؤتمر الثاني، الذي تقوم بالتحضير له حالياً لجنة تحضيرية مؤلفة من ١٥ رئيساً من رؤساء البرلمانات اجتمعت في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من هذا العام، سيتولى زيادة توضيح كيف يرى الاتحاد دوره بالنسبة للأمم

المتحدة. وعلى وجه التحديد، فإن هذه المناسبة تهدف إلى بناء الإرادة اللازمة، لدى البرلمانات والحكومات على السواء، من أجل وضع تعريف أفضل للمسؤوليات السياسية والتنفيذية التي يضطلع بها الاتحاد في المسائل المتعلقة بإشاعة السلم والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. كما سيتولى تقييم ما أُحرز من تقدم على أساس الالتزامات التي أخذها رؤساء البرلمانات الذين حضروا المؤتمر الأول على عاتقهم بإضفاء طابع برلماني على التعاون الدولي ومن ثم تقديم الدعم للأمم المتحدة.

ثالثاً - إسهام البرلمانات في مناسبات الأمم المتحدة الكبرى

إسهام البرلمانات في المفاوضات المتعددة الأطراف

١٠ - دعماً لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي دعا إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، ولتعزيز البُعد البرلماني لأعمال الأمم المتحدة، أكدت القرارات اللاحقة للاتحاد ضرورة إشراك البرلمانيين في الوفود المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وضمان أن تتألف هذه الوفود من رجال ونساء وكفالة أن تقوم البرلمانات بدور نشط في رصد قرارات المؤسسات المتعددة الأطراف وأنشطتها. وطُرأت في السنوات الأخيرة زيادة مطردة على هذه العمليات، رغم أنه لا تزال هناك أعمال كثيرة لم تُنجز. ونجد مثالا جديراً بالاهتمام على هذه المشاركة النشطة بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي وبرلمانات وطنية أوروبية أخرى أيدت إدراج مادة عن العمل الإنساني في المعاهدة الجديدة التي أُرست دستوراً لأوروبا وتعترف هذه المادة بأولوية الأمم المتحدة في مجال تنسيق الشؤون الإنسانية.

مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

١١ - كان لانتشار تكنولوجيات المعلومات الجديدة تأثير ضخم على العمليات والمؤسسات الديمقراطية. ففي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، وفي إطار مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المنعقد في جنيف، قام الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم مناظرة برلمانية بعنوان: "خلق بيئة معيارية مواتية لمجتمع المعلومات: دور البرلمانات ومسؤوليتها". وركزت المناظرة على دور البرلمانات في تشجيع الحكم الرشيد وسيادة القانون من خلال الإنترنت، ومفهوم البرلمانات الإلكترونية وممارستها، ومسألة ما المؤسسات التي ينبغي أن تُنَاط بها صلاحيات تنظيمية في مسائل السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت.

المؤتمر الدولي الخامس بشأن الديمقراطية الجديدة والمستعادة

١٢ - قام الاتحاد البرلماني الدولي، إسهاما منه في المؤتمر الدولي الخامس بشأن الديمقراطية الجديدة والمستعادة المعقود في أولان بتار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بتنظيم منتدى برلماني حول "دور البرلمانات في تشجيع الديمقراطية - العلاقة بين البرلمانات والمجتمع المدني"، بالتعاون مع برلمان منغوليا. واختتم المنتدى أعماله باعتماد إعلان أولان بتار الذي دعا فيه الاتحاد البرلماني الدولي بالقيام بأمور من بينها وضع مجموعة من المؤشرات عن الديمقراطية البرلمانية. واعترفت الجمعية العامة فيما بعد في قرارها ١٣/٥٨ بإعلان أولان بتار وبدور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في متابعة المؤتمر الخامس.

الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية

١٣ - نظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعا برلمانيا في ساو باولو، كمناسبة رسمية موازية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية، بالتعاون مع البرلمان الوطني البرازيلي. وتناول الاجتماع المسائل الرئيسية المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر الحكومي الدولي من منظور برلماني. ونظر أيضا في تدابير تتعلق بالمتابعة البرلمانية لمؤتمر الأمم المتحدة للدورة الحادية عشرة للتجارة والتنمية بهدف توفير إطار تشريعي يقود إلى تنفيذ الالتزامات التي أخذتها الحكومات على عاتقها في ساو باولو. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي الإعلان الختامي للاجتماع البرلماني إلى المنتدى الحكومي الدولي فأصبح جزءا من الوثائق الرسمية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر.

لجنة حقوق الإنسان

١٤ - في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، قدم الاتحاد البرلماني الدولي عمله وأولوياته في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية خلال الجزء الرفيع المستوى من اجتماع لجنة حقوق الإنسان. وقدم أيضا إسهامات خطية في بنود جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكانت تلك الإسهامات تتعلق بالبند ٨ (مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين)، والبند ١٠ (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والبند ١١ (الحقوق المدنية والسياسية).

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٥ - عقد اجتماع في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣. بمقر اليونسكو في باريس. بمناسبة المؤتمر العام لليونسكو للاحتفال بإنشاء الشبكة البرلمانية المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونسكو. والهدف من الشبكة هو تشجيع البرلمانات على بحث الاستراتيجية المتوسطة

المدى لليونسكو في إطار برنامج عملها وإدماج بعض عناصرها في برنامج عملها العادي. وسوف تتلقى اليونسكو دعماً من البرلمانات الوطنية في برامجها وأعمالها التي ستكون موضوعاً للمناقشة في هذه البرلمانات. وسوف تتمكن اليونسكو من توفير خبرتها الدولية في مجالات رئيسية معينة يطلب من البرلمانيين فيها إصدار تشريعات أو التصديق على اتفاقيات.

الجلسات البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة

١٦ - ركزت الجلسة البرلمانية التي عقدت في عام ٢٠٠٣ في الأمم المتحدة على مسألتين شاملتين ذواتي أهمية بالغة للأمم المتحدة في هذا الوقت وهما: الأمن العالمي وتمويل التنمية. واختير الموضوع الثاني لمساعدة الوفود البرلمانية على التركيز على الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية الذي انعقد قبل أيام فقط من الجلسة. وأتاحت الجلسة فرصة مفيدة لتبادل وجهات النظر بين البرلمانيين (أكثر من مائتي مشارك) وممثلي الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعدد من الخبراء الدوليين البارزين.

١٧ - وسترکز الجلسة التي من المزمع أن تنعقد بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤ على مسائل حفظ السلام وما يتعلق بها من تقديم المساعدة الإنسانية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وإسهام البرلمانات في تعزيز النظم الدولية لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح.

١٨ - وعلى مر السنين، اتسع نطاق موضوعات الجلسات البرلمانية المعقودة في الأمم المتحدة، مما جعلها عنصراً منتظماً وذا معنى من برنامج الأنشطة التي تجري في مقر الأمم المتحدة في أثناء انعقاد دورات الجمعية العامة.

رابعاً - السلام والأمن

قضايا الشرق الأوسط

١٩ - اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي، دعماً لخارطة الطريق للجنة الرباعية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط (انظر S/2003/529، المرفق)، قراراً في جمعية الـ ١٠٩ المعقودة في جنيف بشأن الدعم البرلماني لتنفيذ خارطة الطريق لتحقيق السلام بوضع نهاية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحقيق عملية سلام شامل وإقامة العدل في الشرق الأوسط. وفي الجمعية الـ ١١٠ المعقودة في مكسيكو سيتي، اتخذ قرار بشأن دور البرلمانات في وقف أعمال العنف وبناء جدار الفصل بغية خلق أوضاع مفضية إلى السلام والحل الدائم للصراع الفلسطيني

الإسرائيلي. وتشير الجمعية في ذلك القرار إلى أمور من بينها ضرورة استئناف الحوار والالتزام بعملية السلام، مع مطالبة الطرفين بوقف جميع أعمال العنف، وبخاصة ممارسة الاغتيالات المركزة وعمليات التفجير الانتحارية.

٢٠ - وفي محاولة لإضفاء شكل عملي على مضمون هذه القرارات وقرارات أخرى اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن موضوع الصراع في الشرق الأوسط، اتخذ الاتحاد خطوة إيجابية بجمع أعضاء الكنيست الإسرائيلي والمجلس التشريعي الفلسطيني في اجتماع عقد في جنيف في تموز/يوليه عام ٢٠٠٣. وقرر المشاركون في الاجتماع تشكيل فريق عامل مؤلف من برلمانيين من الهيئتين ليساعد في دفع جهود الأمم المتحدة نحو تحقيق السلام في المنطقة وفقا لخارطة الطريق التي أيدها الاتحاد بصورة رسمية.

٢١ - وشارك الاتحاد، ممثلاً بأعضاء لجنته المعنية بقضايا الشرق الأوسط، في مناسبتين رعتهما لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهما على التوالي، المؤتمر الدولي للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني (نيويورك، أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣)، والاجتماع الدولي المعني بتأثير بناء الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها (جنيف، نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤).

أفغانستان

٢٢ - يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى الإسهام في عملية إعادة الإعمار في أفغانستان، كما كان دأبه في الكثير من البلدان الأخرى الخارجة من الصراع، وذلك من خلال مشاريع تقديم المساعدة الهادفة إلى بناء القدرات والمساعدة في توطيد المؤسسات البرلمانية الديمقراطية القابلة للاستمرار. وأوفد الاتحاد بعثته الاستكشافية الأولى إلى أفغانستان في شهر تشرين الأول/أكتوبر بهدف تحديد الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد إلى عملية صياغة دستور جديد لأفغانستان والتحضير لإنشاء برلمان جديد في ذلك البلد. وبعد انتهاء مهمة البعثة، قدم الاتحاد دعماً استشارياً وتوثيقياً لفريق الأمم المتحدة المسؤول عن مساعدة اللويا جيرغا الدستورية في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣.

العراق

٢٣ - في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣، وفي ذروة التدخل العسكري في العراق، أصدر الاتحاد بتوافق الآراء قراراً بشأن ضرورة وضع حد عاجل للحرب في العراق وإعادة تحقيق السلام: دور الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وأعاد الاتحاد في ذلك القرار تأكيد حق شعب

العراق في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية. وطالب المجتمع الدولي بتقديم مساعدة إنسانية إلى شعب العراق، وأكد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل القيام بدور مركزي في توفير تلك المساعدة. وأكد أنه لا ينبغي استخدام ثروة العراق ولا استهلاك موارده الطبيعية من أجل تنفيذ عملية إعادة الإعمار.

٢٤ - وأكد النص أيضا الدور الخاص الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد فيما يتعلق بالديمقراطية والمؤسسات التمثيلية. وأكد أن الأمر مرتبط بالشعب العراقي لاختيار مؤسساته السياسية، وأعلن أن الاتحاد البرلماني الدولي يقف على أهبة الاستعداد لتسخير خبراته في خدمة تلك الخيارات.

٢٥ - وامتنالا لأحكام ذلك القرار ولقرار لاحق اتخذته الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماع الذي عقده في جنيف، عقد الاتحاد اجتماعات لرؤساء برلمانات البلدان المجاورة للعراق، في عمان في شهر أيار/مايو عام ٢٠٠٤. واستضاف الاجتماع رئيس مجلس النواب الأردني وحضره الممثل الخاص المؤقت للأمين العام في العراق. وأكد رؤساء البرلمانات حق الشعب العراقي في أن يقرر مستقبله بحرية، واعتمد سلسلة من الاقتراحات للحصول على تأييد الأوساط البرلمانية العالمية للشعب العراقي فيما تبذله من جهود لبناء مؤسسات جديدة وديمقراطية في البلد.

السيطرة البرلمانية على قطاع الأمن

٢٦ - قام الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، كجزء من المساعي التي يبذلها لتقديم المساعدة لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، بتوزيع "دليل الرقابة البرلمانية لقطاع الأمن" الصادر عنهما بعدة لغات. وعُقد عدد من حلقات العمل الوطنية لتشجيع استخدام الدليل وإطلاع البرلمانيين وقطاع الأمن ذاته على محتويات الدليل.

الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٢٧ - واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وشارك وأسهم في المؤتمرين السنويين اللذين عقدا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بشأن "تنفيذ استراتيجية دولية لمكافحة الإرهاب: دور المنظمات الإقليمية والدولية". وقام الأمين العام للاتحاد بزيارة إلى نيويورك في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣ ناقش خلالها مع ممثلي لجنة مكافحة الإرهاب الأنشطة المشتركة الهادفة إلى مساعدة البلدان، ولا سيما هيئاتها التشريعية، في اعتماد وتنفيذ تشريعات تتعلق بالحرب ضد الإرهاب. وأُجريت أيضا

مشاورات مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا المعني بالمخدرات والجريمة، بغية وضع خطة مشتركة لتشجيع عدد أكبر من البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والترويج لدخولها حيز النفاذ وتنفيذها تنفيذا فعالا.

الألغام الأرضية

٢٨ - ودعما لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ناقش الاتحاد البرلماني الدولي أفضل السبل لحفز البرلمانات على المساعدة في تحقيق عالمية انضمام إلى الاتفاقية وتنفيذها. وحث الاتحاد البرلماني الدولي من خلال لجنته المعنية بتشجيع احترام القانون الإنساني الدولي برلمانات الدول الأعضاء به التي ليست طرفا في الاتفاقية على التصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. كما قبلت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي رصد الحالة في اجتماعاتها وتقديم تقرير بشأن التقدم المحرز.

المصالحة الوطنية

٢٩ - يسعى الاتحاد البرلماني الدولي في برامج لتقديم المساعدة التقنية في البلدان الخارجة من حالة صراع إلى تشجيع المصالحة الوطنية بتعزيز القدرات في المجالس التشريعية. وركز الاتحاد في جمعيته الـ ١١٠ التي انعقدت بمكسيكو سيتي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على المصالحة باعتبارها الموضوع الطاغي على اجتماعاتها ونوقشت مشاريع تقارير وقرارات اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالسلام والأمن الدوليين وهي تتعلق (بتشجيع المصالحة الدولية والمساعدة على إرساء الاستقرار بمناطق الصراع وتقديم العون في عملية إعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع) واللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان (تعزيز الديمقراطية البرلمانية من أجل حماية حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة بين الشعوب والشراكة بين الأمم)، وتم تقديم مشاريع التقارير والقرارات تلك إلى أعضاء مجلس الأمن أثناء جلسة مشاورات بشأن دور الأمم المتحدة في عملية المصالحة في فترة ما بعد الصراع عقدها رئيس مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعقب جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بمكسيكو سيتي، تم تعميم النصوص المعتمدة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

خامسا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الغايات الإنمائية

٣٠ - يجري الاتحاد البرلماني الدولي في إطار الاستعدادات للمؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، المقرر عقده في آب/أغسطس ٢٠٠٥، استطلاعاً للرأي بين أعضائه يهدف ضمن

جملة أمور إلى تقييم ما يضطلعون به من أعمال للمعاونة في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية التي حددها الأمم المتحدة ومن ثم تحديد أفضل الممارسات في هذا الصدد. وسيتم الإعلان عن نتائج الاستطلاع في المؤتمر العالمي وستقدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الأمم المتحدة في وقت لاحق من ذلك العام، بشأن الموضوع نفسه، وذلك على سبيل المساهمة في الاجتماع آنف الذكر.

تمويل التنمية

٣١ - قدم الاتحاد البرلماني الدولي أثناء الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية النتائج الأولية لمسح عالمي للأنشطة البرلمانية المضطلع بها تنفيذا لتوافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. ويستدل من تلك النتائج على أن البرلمانات منخرطة في حوار متصل مع المؤسسات المالية الدولية في محاولة لزيادة إخضاعها للمساءلة وتوحيها الشفافية. ويظهر المسح أيضا أن برلمانات الدول النامية باتت أكثر إلماما بالاتفاقات المبرمة بين حكوماتها والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية مما يجعلها مؤهلة بشكل أفضل لإخضاعها للتدقيق البرلماني.

التنمية المستدامة

٣٢ - تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكل مكثف مع الاتحاد البرلماني الدولي في إطار الإعداد للدورة المقبلة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. كما شارك الاتحاد البرلماني الدولي إلى جانب البرلمان الألماني في رعاية اجتماع برلماني بمناسبة المؤتمر الدولي المعني بالطاقت المتحددة، بون، حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وذلك في مسعى لشحذ اهتمام الدوائر البرلمانية العالمية بقدر أكبر، بالمسألة الشديدة الأهمية المتصلة بالطاقة المتجددة. وإضافة إلى ذلك، يخطط الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم مزيد من الدعم لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولبرلمان جنوب أفريقيا في مبادرتهم الممتثلة في تنظيم منتدى برلماني بشأن التشريع المتعلق بالطاقة والتنمية المستدامة. وسيكون المنتدى المقترح مناسبة يلتقي فيها البرلمانيون لاستكشاف فرص تنمية القدرات، وخوض حوار بشأن الأطر التشريعية لتنمية الطاقة والوصول إليها وكهربية الريف؛ وتحديد إمكانات إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الكهرباء.

أقل البلدان نموا

٣٣ - يعمل الاتحاد البرلماني الدولي منذ أن اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا برنامج بروكسل في عام ٢٠٠١ (انظر A/CONF.191/13) مع البرلمانات لضمان

تبنيها للعملية الإنمائية عن طريق تحسين قدرتها على تمثيل المواطنين وتدقيق القرارات الحكومية المتعلقة بتخصيص الموارد والنظم الإنمائية، وزيادة عدد النساء في الهيئات التشريعية. كما قدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة الفنية في المجالات نفسها إلى برلمانات زهاء ١٥ بلدا من أقل البلدان نموا أحيانا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد البنك الدولي. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي تقريرا عن هذه الجهود في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية المعقودة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

التصحر

٣٤ - دعما لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، تبني الاتحاد البرلماني الدولي اجتماع مائدة مستديرة عقد بمناسبة الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعقود في هافانا في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد أسفر اجتماع المائدة المستديرة عن اعتماد إعلان يدعو من ضمن ما يدعو إليه إلى إنشاء شبكة برلمانية معنية بالاتفاقية تحت إشراف الاتحاد البرلماني الدولي. وسيكون الهدف من إنشاء تلك الشبكة زيادة مشاركة البرلمانات وفعاليتها في مجالات مكافحة التصحر وتحت التربة وتدهور الأراضي وتجميع المعلومات وضمان إسهام برلماني أوفر في المفاوضات والمنظمات الدولية.

التجارة والتنمية

٣٥ - يضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور قيادي في توسيع البعد البرلماني لمنظمة التجارة العالمية يهدف تعزيز طابعها الديمقراطي بما ينطوي عليه من ضرورة الخضوع للمساءلة وتوخي الشفافية. وكان لدورتين عقدهما المؤتمر البرلماني بشأن المنظمة المذكورة في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أثرها في تقديم مساهمة برلمانية هادفة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية. وجرى التركيز في هاتين الدورتين البرلمانيتين على التجارة في المجال الزراعي مع تسليط الضوء بوجه خاص على تخفيض الإعانات؛ وحقوق الملكية الفكرية والوصول إلى المستحضرات الصيدلانية الأساسية؛ وتجارة الخدمات.

حماية الطفل

٣٦ - شهدت كل من سنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ سنة توطد العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونسيف حول برنامج شامل طويل الأمد للأنشطة المشتركة. وشملت تلك الأنشطة عقد اجتماع لفريق خبراء برلمانيين معني بمسألة الاتجار بالأطفال إبان الجمعية الـ ١٠٨ للاتحاد

البرلماني الدولي، وانبثق منه عدد من المبادئ التوجيهية؛ واجتماع لفريق خبراء للمشرعين وكذا فريقا معنيا بمسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، انعقد في أثناء الجمعية الـ ١١٠. وفي تلك المناسبة الأخيرة، صدر رسميا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ دليل بشأن حماية الطفل وجرى توزيعه على جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وستتناول الأنشطة المشتركة التي سيضطلع بها مستقبلا مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ووضع ميزانيات وطنية مراعية للطفل. ويعكف أيضا كل من اليونسيف والاتحاد البرلماني الدولي على بحث سبل إنشاء مركز افتراضي للموارد معني بحماية الطفل يتم إدراجه في موقع الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت بغرض تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات والقواعد التشريعية وما إلى ذلك.

التربية والعلم والثقافة

٣٧ - تحقيقا لمشاركة برلمانية أكبر في المناقشات الدولية بشأن التربية والعلم والثقافة، أقامت اليونسكو شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي في شكل شبكة من مراكز التنسيق البرلمانية المشتركة بينهما. ويستتبع إنشاء تلك الشبكة علاقة في اتجاهين تتلقى اليونسكو بمقتضاها الدعم من البرلمانات الوطنية في برامجها وأعمالها مع إخضاع أنشطتها لفحص أدق من جانب البرلمانات. وفي الوقت نفسه، سيعمل كل من الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة اليونسكو على حشد الخبرات اللازمة لمساعدة البرلمانات على صياغة التشريعات ذات الصلة في هذه المجالات. وتضطلع اللجان الوطنية لليونسكو بدور حيوي في الشبكة المؤسسية للتعاون بين المنظمين. وفي هذا الصدد، تتولى الشبكة مهمة إنشاء علاقات وثيقة مع اللجان الوطنية على المستوى الوطني والمحافظة على تلك العلاقات وكذا ترحيل المعلومات بين الجهات الفاعلة الرئيسية داخل البرلمانات واللجان الوطنية واليونسكو بشأن التطورات التشريعية في مجالات اختصاص المنظمة.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

٣٨ - توصل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مؤخرا، انطلاقا من العلاقات القائمة بينهما، إلى اتفاق بشأن مقترح يتعلق بمشروع طموح يهدف ضمن جملة أمور، إلى إنشاء مركز لتبادل المعلومات يستفيد منه المشروعون في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يرى هذا المرفق الذي ستضمه أمانة الاتحاد، النور في أوائل ٢٠٠٥، وسيكون هدفه تعبئة وجهات نظر المشرعين فيما يتصل بهذا الوباء المستشري مع تبني أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من التجارب في مجال السياسات العامة والممارسات العملية. كما سيعمل الاتحاد

البرلماني الدولي، كجزء من المقترح، على إنشاء لجنة مختارة تضم برلمانيين خبراء توفر للمنظمة التوجيه عموماً في مجال السياسات العامة إضافة إلى الإسهام بمدخلات منسقة في عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه المسألة.

المنافع العامة العالمية

٣٩ - جرت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٠٩ مناقشة موضوع المنافع العامة العالمية - المطروح حالياً للبحث على طاولة مكتب الدراسات الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وتناول التقرير الذي ناقشه البرلمانيون الصعوبات في تحديد المنافع العامة العالمية والحاجة إلى إيجاد وسائل فعالة ومنصفة لتمويلها. وسلط النقاش الضوء على الإمكانيات الهائلة التي ينطوي عليها ذلك المفهوم والحاجة إلى التوصل إلى تعريف متفق عليه. وقد دعت الجمعية في القرار الذي اتخذته بشأن هذا الموضوع، الحكومات إلى الاعتراف بأن للمنافع العامة العالمية آثار تتجاوز الحدود الوطنية وبالتالي فهي تقتضي الاشتراك في تحمل المسؤولية وشجع الحكومات على القيام على نحو مشترك بتحديد وتصنيف بدائل مختلفة لتحقيقها للجدوى المالية وتيسيراً للتنفيذ.

إدارة الكوارث

٤٠ - بحث الاتحاد البرلماني الدولي في جمعيته الـ ١٠٨، في إطار أنشطته لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢) مسألة التعاون الدولي في إدارة الكوارث الطبيعية العابرة للحدود. ودعا البرلمانيون الدول إلى اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى لاتقاء آثار الكوارث الطبيعية العابرة للحدود وتخفيفها وإدارتها، إلى الانخراط على نحو بنّاء في المنتدى الدولية المعنية باتقاء الكوارث وإدارتها. كما شجعت الجمعية المجتمع الدولي على التعاون بشكل أوثق في تخفيف الآثار السلبية للكوارث الطبيعية من خلال رفع درجات التأهب وتقليص المخاطر والاستجابة الفعالة وتحسين التنسيق والتعاون بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي تماشياً مع مبادئ عملية فريبورغ (انظر A/57/217، الفقرة ١٥).

سادساً - القانون الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان

المحكمة الجنائية الدولية

٤١ - تعزيزاً لنظام روما الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية، يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعبئة دعم برلمانات الدول الأعضاء فيه للعمل على ضمان تفهم تلك البرلمانات

لأعمال المحكمة بشكل أوضح. ولهذا الغرض، عقد الاتحاد في جمعيته ١٠٩ حلقة نقاش بشأن التحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية. وكان المتكلم الرئيسي في حلقة النقاش تلك هو النائب العام لدى المحكمة.

المساعدة التقنية المقدمة للبرلمانات في مجالات تشمل عمليات حفظ السلام وبناء السلام

٤٢ - واصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم دعم واسع للأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى المساهمة في إشاعة الحكم الرشيد والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وقدم الاتحاد المشورة والمعلومات وغير ذلك من الإسهامات الفنية من أجل إعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣: الغايات الإنمائية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.

٤٣ - وواصل الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على تعزيز علاقتهما الثنائية قديمة العهد من خلال جهودهما الرامية إلى تعزيز مؤسساكما التمثيلية. ويعكف الاتحاد حاليا على تنفيذ و/أو الإشراف على مشاريع في ألبانيا وأوروغواي وتيمور ليشتي وكوسوفو بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أنه يعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تصميم وتنفيذ مشاريع في كل من باكستان وسري لانكا.

٤٤ - وبطلب من سلطات الجمعية الوطنية الانتقالية لرواندا، عمل الاتحاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم لمنتدى نساء رواندا البرلمانيات. وبدأ البرنامج سنة ٢٠٠١ بدعم المنتدى في المساهمة في صياغة مشروع الدستور الجديد لرواندا وضمان مراعاته للفروق بين الجنسين. كما ساعد الاتحاد في إعداد مواد سمعية بصرية لتوعية الروانديين تناول وضع المرأة الرواندية مع الإشارة بوجه خاص إلى قوانين الزواج والإرث المعتمدة حديثا. وسهل تنظيم حلقة دراسية لفائدة النساء الروانديات القياديات قبيل الانتخابات البرلمانية، نوقشت فيها سبل ضمان تمثيل مناسب للنساء في البرلمان الجديد المنتخب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٤٥ - كما قدم البرنامج والاتحاد المساعدة للبرلمان الجديد في تيمور ليشتي. وبدأت الأنشطة في أيار/مايو ٢٠٠٣ بتنظيم حلقة دراسية بشأن موضوع البرلمان وعملية الميزانية مع مراعاة عدة اعتبارات من بينها المنظور الجنساني.

٤٦ - وتسعى المنظمتان بشكل متزايد إلى تطوير الأدوات الكفيلة بدعم البرلمانات في حالات ما بعد الصراع. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، استضاف الاتحاد في مقره اجتماعا تم تنظيمه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن موضوع تعزيز دور البرلمانات في حالات الصراع/ما بعد الصراع. وأعقب ذلك الاجتماع اجتماع آخر عقد في بيرغن

بالنرويج في أيار/مايو ٢٠٠٤ حيث عرضت نتائج الاجتماع الأول، في مؤتمر عقده مركز أوسلو للإدارة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٧ - ووقع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والاتحاد، تعزيزاً لتعاونهما المستمر، مذكرة تفاهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وستضطلع المنظمتان، بمقتضى هذا الاتفاق، بمبادرات مشتركة لتعزيز قدرات البرلمانات على نطاق العالم، لا سيما في مجال الإدارة البيئية.

حقوق الإنسان

٤٨ - دعا الاتحاد البرلماني الدولي، في أيار/مايو ٢٠٠٣، البرلمانات إلى القيام بدور أنشط في عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي ترصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتأتي هذه المبادرة في أعقاب النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الاتحاد البرلماني الدولي من أجل إبراز أهمية البرلمانات في عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي كانت صدى لما تردد في مذكرة التفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتبعاً لذلك أبلغ الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي برلمانات البلدان التي فحصت اللجنة تقاريرها أو كان من المفروض أن تفحصها خلال ذلك العام، بالملاحظات النهائية أو بالاستفسارات التي ستطرح عليها من قبل اللجنة، ودعاها إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة.

٤٩ - وأحرز الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقدماً مطرداً حيث قاما معاً بوضع دليل لإطلاع البرلمانيين على قواعد حقوق الإنسان وآلياتها. وفي غضون عام ٢٠٠٣ قدم البرلمانيون معلومات قيمة عن الآراء المبداة بشأن أفضل السبل لمواءمة المنشور مع الاحتياجات الخاصة. وتقرر مبدئياً أن يُدشن الدليل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٥٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أول اجتماع دولي على الإطلاق للهيئات البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان. وقد أتاح هذا الحدث، الذي جرى في جنيف، فرصة لأعضاء هذه الهيئات لمناقشة أعمالها، وتحديد أفضل الممارسات ولتبادل الآراء مع ممثلي الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان حول سبل صون وتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٥١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قدم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع رؤساء المراكز الميدانية الذي نظّمته مفوضية حقوق الإنسان عرضاً سلّط فيه الضوء على

أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في ميدان حقوق الإنسان وعلى مشاريعه الخاصة بالمساعدة التقنية وعمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين.

٥٢ - شاركت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع بشأن إصلاح نظام هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات نظمتها مفوضية حقوق الإنسان وحكومة ليختنشتاين، في مالبون، ليختنشتاين، في أيار/مايو ٢٠٠٣، وقدمت عرضاً في حلقة عمل تدريبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والجهات الوطنية الأخرى الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، عقدت في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٥٣ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي نظمته مدينة نانت بالاشتراك مع اليونسكو.

اللاجئون

٥٤ - أثمر التعاون المستمر بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد البرلماني الدولي عن الترجمة الإسبانية للدليل البرلماني لحماية اللاجئين: دليل لقانون اللاجئين الدولي الذي اشتركا في إصداره في أوائل عام ٢٠٠٣. وبهذا يصل مجموع اللغات التي صدر بها الدليل ٢٤ لغة وهناك ست نسخ بلغات أخرى يجري إعدادها في عام ٢٠٠٤. واستضافت الجمعية الوطنية في بنن في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مؤتمراً إقليمياً للبرلمانات الأفريقية موضوعه اللاجئين في أفريقيا: التحدي المتمثل في توفير الحماية وإيجاد الحلول، نظمته الاتحاد البرلماني الأفريقي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد البرلماني الدولي. وقد توج المؤتمر باعتماد إعلان وخطة عمل لمعالجة القضايا المتصلة بحماية اللاجئين في أفريقيا.

التطوع

٥٥ - اعترافاً بالدور الحاسم للمتطوعين في خلق بيئة يسودها السلام والتعاون، واصل الاتحاد البرلماني الدولي شراكته مع متطوعي الأمم المتحدة ومع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيث دعم دراسة استقصائية عالمية بشأن التشريعات المتعلقة بالمتطوعين. وستعرض نتائج الدراسة الاستقصائية على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أثناء جمعيتهم الـ ١١١ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وستوفر توجيهات مفيدة لتعزيز الجهود التشريعية.

سابعاً - القضايا الجنسانية

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٥٦ - كان أهم ما تمخض عنه التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في القضايا الجنسانية، خلال العامين الماضيين، هو إصدار دليل البرلمانين بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري. وهذا الدليل الذي وضع بالتعاون بين شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جرى تصميمه لإطلاع البرلمانين والبرلمانيات معاً على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري، ودور اللجنة، وهو يبرز التدابير التي يمكن أن يتخذها البرلمانيون لكفالة فعالية تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني. ويتوفر حالياً هذا الدليل بسبع لغات بينها لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وقد دشن رسمياً، بعد الازدياد المطرد في استخدامه من جانب البرلمانين، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، في أثناء المؤتمر الـ ١٠٨ للاتحاد البرلماني الدولي/الاجتماع الثامن للبرلمانيات المعقود في سنتياغو، ثم عرض على الدورة التاسعة والعشرين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وعقب هذا الحدث، نظم الاتحاد البرلماني الدولي بمساعدة شعبة النهوض بالمرأة حلقة دراسية إعلامية بشأن الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري لصالح أعضاء البرلمانات. وقد عقدت تلك الحلقة الدراسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. بمقر الاتحاد في جنيف.

لجنة وضع المرأة

٥٧ - تعاونت شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة والاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم حوار لفريق خبراء بشأن دور البرلمانين في تعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الخاص، على هامش الدورة الثامنة والأربعين للجنة وضع المرأة (آذار/مارس ٢٠٠٤). وثمة حدث آخر بشأن تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية في البلدان الخارجة من الصراعات، اشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي والبعثة الدائمة للنرويج ومكتب المستشار الخاصة للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة. وفي كلا الحدين شارك البرلمانيون بسرد تجاربهم الوطنية الخاصة، وساعدوا في زيادة الوعي في الأمم المتحدة بالدور الرئيسي للممثلين المنتخبين في تعميم القضايا الجنسانية في الميدان السياسي عن طريق العملية التشريعية.

٥٨ - وقدم الاتحاد البرلماني الدولي ورقة عن الدعم في فترة ما بعد الانتخابات وذلك في اجتماع لخبراء من الأمم المتحدة بشأن تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية في البلدان الخارجة من الصراعات، عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، في غلين كوف، نيويورك.

الميزنة مع مراعاة المسائل الجنسانية

٥٩ - واصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم سلسلة حلقاته الدراسية بشأن البرلمانات وعملية الميزنة مع مراعاة اعتبارات من بينها المنظور الجنساني. وعقد آخر هذه الحلقات في كولومبو، في أيار/مايو ٢٠٠٣، بدعم من معهد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أهم ما أسفرت عنه هذه الحلقات الدراسية دليل للبرلمانيين بعنوان البرلمان والميزانية والمسائل الجنسانية. ويرسي هذا المنشور الجديد، الذي وضع بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد البنك الدولي، المبادئ والمناهج اللازم اتباعها في وضع ميزانيات وطنية يراعى فيها المنظور الجنساني. وقد دشن رسمياً في الجمعية الـ ١١٠ للاتحاد البرلماني الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ويجري نشره على نطاق واسع. وعلى سبيل المتابعة لذلك التدشين تم تنظيم حلقة دراسية إقليمية للبرلمانات العربية حول نفس الموضوع، في لبنان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني العربي.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٦٠ - استهل اجتماع البرلمانيات، في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، في عام ٢٠٠١، حملة برلمانية لوقف العنف ضد المرأة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ومتابعة لمناقشة أجراها فريق خبراء في أوغادوغو، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بشأن هذا الموضوع، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي في جمع معلومات عن حالة التشريعات والأحكام الأخرى التي تتناول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبناء على العمل الذي اضطلعت به منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم توزيع استبيان، ووضعت نتائجه على موقع الاتحاد البرلماني الدولي على شبكة الإنترنت. ويجري تحديث قاعدة البيانات تلك باستمرار.

المرأة والسياسة

٦١ - يُعد النهوض بمساواة المرأة مع الرجل في التمثيل في البرلمانات الوطنية أحد العوامل الحاسمة بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو الذي انعكس في الغاية الإنمائية الثالثة للألفية. ويظل الاتحاد البرلماني الدولي المصدر الرئيسي للبيانات التي تستخدمها الأمم المتحدة عن البرلمانيات. وقد تعاون الاتحاد البرلماني الدولي، هذا العام، مع شعبة الأمم المتحدة الإحصائية ومع شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة في تحليل البيانات وإعداد وصف تفسيري لهذه السلسلة من البيانات. وكان الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً عضواً نشطاً في الفريق

الفرعي المعني بالمؤشرات الجنسانية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الغايات الإنمائية للألفية.

ثامنا - أمانة الاتحاد البرلماني الدولي آليات المشاورات ومركز المراقب

٦٢ - لا يزال مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك عنصرا فعالا في تحديد وتنفيذ أنشطة تضطلع بها المنظمتان.

٦٣ - وفي إطار مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي مُنح حديثا للاتحاد البرلماني الدولي (القرار ٣٢/٥٧) والسماح بتعميم الوثائق الرسمية التي يعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي على الجمعية العامة (القرار ٤٧/٥٧)، أفضت المشاورات بين الاتحاد البرلماني الدولي وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة (مكتب الشؤون القانونية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام) إلى تحديد آلية عمل تسمح بتنفيذ هذا القرار عمليا وبالتالي بمساهمة برلمانية أكبر وتتيح تعزيز الدعم من جانب الدوائر البرلمانية للأمم المتحدة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والمسائل ذات الصلة

٦٤ - قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي في دورتها ٢٤٢ أن تتقدم بطلب عضوية في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وبهذه الخطوة، سيعتمد الاتحاد البرلماني الدولي نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. ومن شأن انتساب الاتحاد لصندوق المعاشات أن يساعد في زيادة تأمين معاشات موظفي الاتحاد، وإذا ما وافق مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك الطلب، سيبدأ نفاذ العضوية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ويصبح الاتحاد البرلماني الدولي المنظمة العضو الحادي والعشرين بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

استنتاجات

٦٥ - يرحب الأمين العام بالعلاقة الوثيقة والموضوعية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي التي تتطور وتتوسع باستمرار، وبخاصة بعد أن مُنح الاتحاد مركز المراقب في الجمعية العامة.

٦٦ - ويعترف بمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تلبية الغايات والأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي.

٦٧ - ويرحب الأمين العام بقرار عقد المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات الوطنية (آب/ أغسطس ٢٠٠٥) الذي سيركز بوجه خاص على مساهمة البرلمانيين في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وفي الإجراءات والطرائق اللازمة لتعزيز البعد البرلماني في التعاون الدولي.

٦٨ - وفي أعقاب صدور تقرير فريق الشخصيات البارزة بشأن علاقات الأمم المتحدة بتنظيمات المجتمع المدني، يتطلع الأمين العام أيضا لمناقشة التوصيات الواردة في التقرير، فيما يتعلق بإشراك البرلمانيين والبرلمانات و الاتحاد البرلماني الدولي في عمل المنظمة بشكل أكثر انتظاما.

الجزء السادس

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

موجز

جرى منذ إنشاء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، تعاون كبير بين مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وبين المنظومة. وقد تطور هذا التعاون. مرور السنوات وأصبح أكثر تنوعاً من حيث مجالات التعاون والمنظمات المعنية به على حد سواء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت تسع منظمات على مستويات متفاوتة من التعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، شملت تبادل المعلومات، وتبادل حضور الاجتماعات، والمساهمات المالية في الأنشطة التي تضطلع بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، والتنفيذ المشترك للأنشطة.

ويبدو أن تطور الأنشطة الجارية، جنباً إلى جنب مع تنفيذ الولايات الجديدة، يوحي بأن مستوى التعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية يمكن أن يستمر أو يزداد في السنوات القادمة.

أولا - المقدمة

- ١ - أعد هذا التقرير امتثالاً لقرار الجمعية العامة ٣٩/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والمتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.
- ٢ - ولإعداد هذا التقرير، كتبت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التالية طالبة منها ما استجد من معلومات بشأن أنشطتها مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد البريدي العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة

الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وجامعة الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وقد أرسلت تسع من تلك المنظمات معلومات مستوفاة عن تعاونها مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وأشارت تسع منظمات أخرى إلى أنها لا تضطلع، في الوقت الراهن بأنشطة مشتركة مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ويستند الموجز التالي إلى المعلومات التي تم تقديمها.

ثانياً - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

٣ - وفقاً لما أُشير إليه في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، قام، منذ إنشاء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، تعاون كبير بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وبين المنظومة الاقتصادية.

٤ - وقد تطور هذا التعاون على مر السنين واتسعت آفاقه سواء من حيث مجالات التعاون أو المنظمات المشتركة فيه.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظهرت الغايات الإنمائية للألفية بوصفها ميداناً مهماً من ميادين التعاون بين منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وقد عقدت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية لجمهورية بنما، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في مدينة بنما في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الاجتماع السادس عشر لمديري التعاون التقني الدولي ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد ركز الاجتماع على مسألة تمويل التنمية وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واتفق المشاركون في اجتماع بنما على تحديد التأكيد على أهمية الغايات وعلى التزام المنطقة بتحقيقها في حدود

الأطر الزمنية المحددة. وحثوا بلدان المنطقة على زيادة الاعتماد في ميزانياتها لمجالي التعليم والصحة حتى يتسنى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

٦ - وتمثل التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا الوسطى، خلال الفترة قيد الاستعراض، بشكل رئيسي، في تبادل المعلومات ومشاركة ممثلي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الاجتماعات التي عقدها المؤسسات، وخصوصا في مجالي التجارة والهجرة الدولية.

٧ - وشاركت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاجتماع السادس عشر لمديري التعاون التقني الدولي. وعرضت اللجنة على ذلك الاجتماع، ورقة بشأن أنشطة التعاون التقني الذي يضطلع بها خبراءها في إطار الغايات الإنمائية للألفية.

٨ - وحضرت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، من جانبها، مؤتمر نصف الكرة الأرضية المتعلق بالهجرة الدولية: حقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص في الأمريكتين (سانتياغو، شيلي، ٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و (المنظمة الدولية للهجرة) بالتعاون مع مختلف المؤسسات الشريكة في المنطقة، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة. وحضرت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أيضا حلقة عمل/حلقة دراسية بشأن المفاوضات التجارية لمنطقة الكاريبي الكبرى (بورت أوف سين، ترينيداد وتوباغو، يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣)، نظمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة الدول الكاريبية؛ وحلقة دراسية بشأن القوانين ومؤسسات التنمية المستدامة بأمريكا اللاتينية، نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار ندوة كانكون بشأن التجارة والتنمية (كانكون، المكسيك، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ واجتماع خبراء معني بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين: قضايا مختارة والآفاق والتأثيرات المترتبة بالنسبة للتجمعات الإقليمية، عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بورت أوف سين، ترينيداد وتوباغو، يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣). وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من رابطة الدول الكاريبية، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثيقة بشأن اتجاهات التجارة الرئيسية والسياسات التجارية والتكامل في منطقة الكاريبي الكبرى، تم نشرها بدعم من أمانة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

٩ - وعلى مر السنين، ارتبطت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالأعمال التي تضطلع بها لجان العمل المنشأة تحت مظلة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، من قبيل المواضيع المتصلة بالمنتجات البحرية ومنتجات المياه العذبة، والأسمدة، والأمن الغذائي الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى، والتعاون والتشاور في أمريكا اللاتينية بشأن الموارد الوراثية النباتية.

١٠ - وبالرغم من أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لم تنفذا أنشطة تعاون محددة خلال الفترة قيد الاستعراض، فقد واطبت كل منهما على حضور اجتماعات الأخرى. وتبعاً لذلك، حضرت الفاو الاجتماع العادي الثامن والعشرين لمجلس أمريكا اللاتينية (كاراكاس، فترويلا، ٧-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣) والاجتماع السادس عشر لمديري التعاون التقني الدولي.

١١ - وتشترك منظمة العمل الدولية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا الوسطى في هدف تعزيز التعاون داخل المنطقة، الموجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أبرز المدير العام لمنظمة العمل الدولية، في تصديره لمطبوع المنظومة المعنون "معاً نبني مصيرنا"، الطرق التي يمكن أن تساهم بها المنظمتان في نوع مختلف من العولمة تقوم على أساس عدالة عملية خلق فرص عمل لائق للجميع بناء على قيم مشتركة عالمية وعلى احترام حقوق الإنسان.

١٢ - وأعدت منظمة العمل الدولية وثيقة حلقة دراسية معنية بالهجرة والتكامل الإقليمي، نظمتها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بالتعاون مع عدد آخر من المنظمات (كاراكاس، ١ و ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢). وقد تناولت الورقة قضيتين أساسيتين: هما المعايير الدولية في ميدان الهجرة؛ ومعايير منظمة العمل الدولية فيما يتصل بهجرة العمالة. وأعدت منظمة العمل الدولية أيضاً وثيقة لاجتماع عقدته المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشأن تحويلات المهاجرين (كاراكاس، ٢٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤) أكدت فيها على أهمية تشجيع العمل اللائق، واحترام حقوق العمل بوصفهما أفضل وسيلتين لمكافحة الفقر في مناطق منشأ المهاجرين. وتزعم منظمة العمل الدولية تعزيز تعاونهما، في المستقبل القريب، مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في المسائل محل الاهتمام المشترك، مثل قضايا الهجرة.

١٣ - وقد تعاونت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عن طريق المعهد الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية،

في تنظيم حلقة دراسية بشأن الهجرة والتكامل الإقليمي (كاراكاس، ١ و ٢ آب أغسطس ٢٠٠٢).

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم البنك الدولي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مساهمات مشتركة لمؤتمرات ودراسات مهمة توفر منافع أساسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتعاون المؤسساتا ككلاهما، في مشروع مشترك مدته ٤ سنوات، بشأن الزراعة، وجدول الأعمال الجديد المتعلق بالتجارة، ترعاه حاليا إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة وبرنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا.

١٥ - وظلت منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ترعى مشاركة الموظفين المسؤولين عن التعاون التقني الدولي في وزارات الصحة ببلدانهم في الاجتماع السنوي لمديري التعاون التقني الدولي. وقد عقدت حلقة عمل خاصة في الاجتماع الخامس عشر من تلك الاجتماعات، لتدريب هؤلاء المسؤولين على إعداد مشاريع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في قطاع الصحة.

١٦ - وقدمت منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية عرضا في الاجتماع السادس عشر تناولت فيه الوضع الإقليمي فيما يتعلق بالغايات الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وفي ذلك العرض، جرى التأكيد على الحاجة الماسة إلى تغيير النظم الصحية بالبلدان في ضوء التحديات التي تشكلها الغايات والدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون التقني الدولي، بما في ذلك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل بلوغ تلك الغايات.

١٧ - وفضلا عن ذلك، تنظر منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، حاليا، في توسيع نطاق تعاونها مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الأنشطة المتصلة بالطلبات الواردة من الفريق العامل المعني بالصحة التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ووكالة الصحة المنبثقة من اتفاق هيوليتو أونانو والتابعة لجماعة دول الأنديز. وتهدف هذه الطلبات إلى تعزيز المبادرات المتعلقة بالصحة في المناطق الحدودية المضطلع بها في إطار عمليتي التكامل. وبالنظر إلى التأثير الكبير للعوامل الاقتصادية على قضايا الصحة في المناطق الحدودية، تخطط منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في الاضطلاع بهذه المهمة بالتنسيق والتعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

١٨ - وواصلت الوحدة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب في المساهمة في الاجتماعات السنوية لمديري التعاون التقني الدولي، التي عقدتها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وقد يسر هذا الدعم مشاركة الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية في مناقشة القضايا والأولويات المتعلقة بالسياسات الرئيسية في مجال

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتتصل المواضيع الرئيسية التي جرى تحليلها ومناقشتها في السنوات الأخيرة بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، وتمويل التنمية وتعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص. وقد انصب التركيز أيضا على المسؤولية الاجتماعية وعلى دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية.

١٩ - وحضرت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الدورة الثالثة عشرة للجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقده (نيويورك، ٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧). واستضافت المنظومة الاقتصادية أيضا اجتماعا إقليميا عقدته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتحضير للمؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (كاراكاس، ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣).

٢٠ - وفي أثناء هذه الاجتماعات، اتفقت المؤسسات على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، واستشكاف الفرص لتوطيد التعاون في مجال تمويل التنمية. وسيظل نشر أفضل الممارسات في مختلف مجالات التنمية، والنهوض بالدعوة إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية سمتين مميزتين للتعاون بين هذين الكيانين.

٢١ - وتتعاون أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع المنظومة في استجلاء وتحليل الآثار المترتبة في مجال التنمية على القضايا المتصلة بالاتفاقات الدولية للتجارة والاستثمار. ففي مجال التجارة، قدمت المنظومة الاقتصادية عرضا في الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الذي رعاها الأونكتاد، بشأن دور سياسات المنافسة في حماية المستهلكين وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنافس (بوينس آيرس، ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) وفي اجتماع الأونكتاد بشأن التجارة الدولية والاستثمار وتنمية الموارد البشرية: دور مجموعات التكامل الإقليمي (لاس بالماس، ١٥-١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤).

٢٢ - وفي مجال الاستثمار، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة للدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الساعية إلى تعزيز مؤسساتها، وبخاصة وكالات تشجيع الاستثمار، وذلك عبر بوابات الاستثمار والاستعراضات المتعلقة بالسياسات الاستثمارية. وعلى إثر طلب جماعة الأنديز الحصول على المساعدة التقنية لتحسين قدرتها على جذب استثمارات مباشرة والانتفاع من هذه الاستثمارات، أعد الأونكتاد تقريرا يتضمن معلومات أساسية عن الترويج للاستثمار على الصعيد الإقليمي، ليكون أساسا لإعداد استراتيجية

جماعة دول الأنديز للترويج للاستثمار. وخلال عام ٢٠٠٣، قام الأونكتاد بمساعدة جماعة دول الأنديز على وضع هذه الاستراتيجية في صيغتها النهائية.

٢٣ - واستمر المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في تنظيم مشاورات غير رسمية مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشأن طائفة عريضة من القضايا، شملت، بوجه خاص، العديد من العوامل المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة التي تعوق الجهود التي تبذل لكفالة احترام حقوق الطفل في المنطقة. وقد أولي اهتمام خاص لوضع مؤشرات للمخاطر التي يتعرض لها الأطفال.

٢٤ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دعماً متبادلاً أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي الثاني عشر لرؤساء الدول والحكومات (الجمهورية الدومينيكية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، حينما بدأت اليونيسيف تتصدى لمسألة التمويل اللازم لتحقيق الغايات الإيبيرية الأمريكية المتعلقة بالأطفال. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اتفقت المؤسساتان على المجالات التالية محل الاهتمام المشترك: الاستثمار الاجتماعي، التخفيف من أعباء الديون ومبادلات الديون؛ ووضع تصورات بديلة محتملة بالنسبة للمنطقة والآثار المحتملة على أكثر المجموعات انكشافاً؛ ومتابعة جدول الأعمال الموضوع في المنتدى الاقتصادي العالمي وجدول أعمال المنتدى الاجتماعي؛ ومتابعة ودعم عمليات مؤتمرات القمة الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مؤتمر قمة الأمريكتين ومجموعة ريو والقمة الإيبيرية الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات وغيرها.

٢٥ - وتضمن العدد السادس والستين من دورية الفصول التي تصدرها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) مقال كتبه اليونيسيف عن أهداف التنمية الدولية والتعاون الدولي. وفي الاجتماع السادس عشر لمدرء التعاون التقني الدولي، مدينة بنما، (٢١-٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣)، قدمت اليونيسيف، عرضاً يتناول مسألة القضاء على الفقر بين الأطفال والصلة بين الغايات الإنمائية للألفية والغايات التي تركز على الأطفال والمراهقين.

الجزء السابع

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

- ١ - قُدم تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام ٢٠٠٢، للجمعية العامة عملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة من الاتفاق الخاص بالعلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٨٣، المرفق) (انظر A/59/297).
- ٢ - وقُدم تقرير الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يغطي عام ٢٠٠٣، إلى الجمعية العامة، عملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة من اتفاق تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية (قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٨٠، المرفق) (انظر A/59/296).
- ٣ - ونظراً لمحدودية عدد النسخ المتاحة من التقرير تعذر توزيعه على نحو كامل، لذا، يرجى من المندوبين أن يستخدموا النسخ المحالة إليهم أثناء مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال.